

بنك بوبيان ش.م.ك. وشركاته التابعة
دولة الكويت



البيانات المالية المجمعة وتقرير مراقبي الحسابات المستقلين
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009

صفحة	فهرس
2-1	تقرير مراقبي الحسابات المستقلين
3	بيان الدخل المجمع
4	بيان الدخل الشامل المجمع
5	بيان المركز المالي المجمع
6	بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع
7	بيان التدفقات النقدية المجمع
42-8	إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة



كي بي إم جي صافى المطوع وشركاه
برج ركان، الدور 18
شارع فهد السالم
ص.ب. 24، انصافا 13001
الكويت
تليفون : + 965 2247 5090
فاكس : + 965 2249 2704



الفهد وشركاه
مجمع الصالحيه
منخل 2 - الدور 4
صندوق البريد 23049 انصافا
13091 انصافا - الكويت
هاتف : + (965) 22438060
هاتف : + (965) 22468934
فاكس : + (965) 22452080
www.deloitte.com

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين

إلى حضرات السادة المساهمين المحترمين
بنك بوييان - ش.م.ك.
دولة الكويت

تقرير حول البيانات المالية المجمعة

نقد نقفا البيانات المالية المجمعة المرفقة لبنك بوييان ش.م.ك. ('البنك') وشركته التابعة (يشار إليهم معاً بـ 'المجموعة') والتي تتكون من بيان المركز المالي المجموع كما في 31 ديسمبر 2009 وكل من بيانات الدخل والنخل والشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المجمعة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وملخص السياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات التفسيرية الأخرى.

مسؤولية الإدارة عن البيانات المالية المجمعة

إن إدارة البنك مسؤولة عن إعداد هذه البيانات المالية المجمعة والعرض العادل لها وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية، وتتضمن هذه المسؤولية: تصميم وتطبيق والاحتفاظ بأدوات رقابية داخلية تتعلق بإعداد البيانات المالية والعرض العادل لها والتأكد من أن هذه البيانات المالية خالية من أي أخطاء مادية سواء كانت بسبب الغش أو الخطأ، وكذلك اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية المناسبة وإجراء تقديرات محاسبية تتوافق مع الظروف.

مسؤولية مدققي الحسابات

إن مسؤوليتنا هي إيداء رأي حول هذه البيانات المالية المجمعة استناداً إلى التدقيق الذي قمنا به وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. تتطلب منا تلك المعايير التقيد بمتطلبات أخلاقية وتخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق للحصول على تأكيد معقول بأن البيانات المالية المجمعة خالية من الأخطاء المادية.

يشتمل التدقيق على تنفيذ إجراءات للحصول على دليل تدقيق حول المبالغ والإفصاحات التي تضمنتها البيانات المالية المجمعة. تستند الإجراءات المختارة إلى تقديرات مراقبي الحسابات بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية المجمعة سواء بسبب الغش أو الخطأ. ويأخذ مراقبو الحسابات بالاعتبار، عند تقييم هذه المخاطر، الرقابة الداخلية المتعلقة بالإعداد والعرض العادل للبيانات المالية المجمعة للبنك وذلك من أجل تصميم إجراءات تدقيق تتناسب مع الظروف، وليس لغرض إيداء رأي حول فاعلية أدوات الرقابة الداخلية للبنك. ويشتمل التدقيق أيضاً على تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية التي أجرتها إدارة البنك، وكذلك تقييم العرض الشامل للبيانات المالية المجمعة.

وباعتقادنا أن دليل التدقيق الذي حصلنا عليه كافٍ ومناسب لتقييم أساس يمكننا من إيداء رأي للتدقيق.

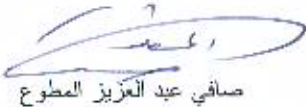
الرأي

في رأينا، أن البيانات المالية المجمعة تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، عن المركز المالي للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2009، وعن الأداء المالي لها وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المطبقة في دولة الكويت.

تقرير حول متطلبات قانونية وتنظيمية أخرى

برأينا كذلك، أن البنك يمسك دفاتر محاسبية سليمة وأن البيانات المالية المجمعة والبيانات الواردة في تقرير مجلس الإدارة حول هذه البيانات المالية المجمعة متفقة مع ما هو وارد في هذه الدفاتر، وأنها قد حصلت على المعلومات والتفسيرات التي رأيناها ضرورية لأغراض التدقيق، وأن البيانات المالية المجمعة تتضمن ما نص قانون الشركات التجارية لسنة 1960 والتعديلات اللاحقة له والنظام الأساسي للبنك على وجوب إثباته فيها، وأن الجرد قد أُجري وفقاً للأصول المرعية، وحسبما وصل إليه علمنا واعتقدنا لم تقع خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009 مخالفات لأحكام قانون الشركات التجارية لسنة 1960 والتعديلات اللاحقة له أو للنظام الأساسي للبنك على وجه قد يكون له تأثير مادي على نشاط المجموعة أو مركزها المالي.

نبين أيضاً أنه خلال تدقيقنا، لم يرد إلى علمنا وجود أية مخالفات مادية خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009 لأحكام القانون رقم 32 لسنة 1968 والتعديلات اللاحقة له في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية والتعليمات المتعلقة به.

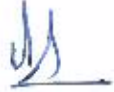


صافي عبد العزيز المطوع

مراقب حسابات مرخص فئة أ رقم 138

من كي بي إم جي صافي المطوع وشركاه

عضو في كي بي إم جي العالمية



جاسم أحمد الفهد

مراقب حسابات مرخص فئة أ رقم 53

الفهد وشركاه ديلويت وتوش

9 فبراير 2010

الكويت


31 ديسمبر 2008	31 ديسمبر 2009	إيضاح	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي		
38,270	34,960		الإيرادات
19,028	7,325	5	إيرادات من المراجعات والتمويلات الإسلامية الأخرى
4,837	3,620	6	إيرادات استثمارات
1,130	518	16	إيرادات أتعاب وعمولات
131	755		حصة في نتائج شركات زميلة
15	330		صافي ربح ترجمة عملات أجنبية
63,411	47,508		إيرادات أخرى
(10,303)	(10,446)		المصروفات
(5,846)	(7,674)		تكاليف موظفين
(1,332)	(1,505)		مصروفات عمومية وإدارية
(17,481)	(19,625)		استهلاك وإطفاء
45,930	27,883		الربح قبل تكاليف المراجعات وخسائر استثمارات ومخصص انخفاض القيمة
(3,890)	(1,768)		والتوزيعات للمودعين
(3,717)	(27,342)	5	تكاليف مراجعات
(20,450)	(39,511)	7	خسائر استثمارات
17,873	(40,738)		مخصص انخفاض القيمة
(15,851)	(11,275)	8	(الخسارة)/الربح قبل التوزيعات للمودعين
2,022	(52,013)		توزيعات للمودعين
(18)	-		(الخسارة)/الربح بعد التوزيعات للمودعين
(51)	-		حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي
(21)	-		ضريبة دعم العملة الوطنية
1,932	(52,013)		لزكاة
			صافي (خسارة)/ربح السنة
1,846	(51,695)		العائد إلى:
86	(318)		مساهمي البنك
1,932	(52,013)		حصص غير مسيطرة
1.58	(44.36)	9	صافي (خسارة)/ربح السنة
			(خسارة)/ربحية السهم العائدة إلى مساهمي البنك (قلس)

إن الإيضاحات من 1 إلى 35 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة.

31 ديسمبر 2008	31 ديسمبر 2009	
ألف دينار كويتي 1,932	ألف دينار كويتي (52,013)	(خسارة) / ربح السنة
		الدخل / (الخسارة) الشاملة الأخرى
(2,999)	(350)	التغير في القيمة العادلة لاستثمارات متاحة للبيع
-	2,383	المحول إلى بيان الدخل من خسارة انخفاض قيمة استثمارات متاحة للبيع
(886)	1,649	تعديلات ترجمة عملات أجنبية
(3,885)	3,682	الدخل / (الخسارة) الشاملة الأخرى للسنة
(1,953)	(48,331)	إجمالي الخسارة الشاملة الأخرى للسنة
		العائد إلى:
(2,039)	(48,013)	مساهمي البنك
86	(318)	حصص غير مسيطرة
(1,953)	(48,331)	إجمالي الخسارة الشاملة للسنة

إن الإيضاحات من 1 إلى 35 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة.

2008	2009	إيضاح	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي		
			الأصول
67,996	51,608	10	النقد والنقد المعادل
141,320	170,596	11	مستحق من البنوك
475,431	576,558	12	تمويلات إسلامية للعملاء
44,097	41,488	13	أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
58,181	66,232	14	استثمارات متاحة للبيع
5,914	7,386	16	استثمارات في شركات زمينة
2,754	2,862		عقارات لتجارة
29,962	35,914	17	استثمارات عقارية
9,919	7,825	18	أصول أخرى
4,887	4,310		ممتلكات ومعدات
840,461	964,779		مجموع الأصول
			المطلوبات وحقوق الملكية
			المطلوبات
118,131	156,781	19	مستحق للبنوك
569,636	708,957	20	حسابات المودعين
15,153	9,935	21	مطلوبات أخرى
702,920	875,673		إجمالي المطلوبات
			حقوق الملكية
116,531	116,531	22	رأس المال
280	280	23	علاوة إصدار أسهم
3,913	3,913	24	احتياطي قانوني
3,591	3,591	25	احتياطي اختياري
(798)	1,235		احتياطي القيمة العادلة
(1,619)	30		احتياطي ترجمة عملات أجنبية
13,250	(38,445)		(خسائر متراكمة)/أرباح مرحلة
135,148	87,135		حقوق الملكية العائدة لمساهمي البنك
2,393	1,971		حصص غير مسيطرة
137,541	89,106		إجمالي حقوق الملكية
840,461	964,779		مجموع المطلوبات وحقوق الملكية


عادل عبد الوهاب الماجد
الرئيس التنفيذي


إبراهيم علي القاضي
رئيس مجلس الإدارة

إن الإيضاحات من 1 إلى 35 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة.

31 ديسمبر 2008	31 ديسمبر 2009	إيضاح	
1,932	(52,013)		الأنشطة التشغيلية
			صافي (خسارة)/ربح السنة
			التعديلات لـ:
20,450	39,511	7	مخصص انخفاض القيمة
1,332	1,505		استهلاك وإطفاء
(131)	(6,507)		صافي ربح ترجمة عملات أجنبية
(63)	(251)		ربح من بيع استثمارات متاحة للبيع
(137)	-		ربح من بيع استثمارات عقارية
-	95		خسائر من بيع أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
(10,258)	2,544		خسائر/(أرباح) غير محققة من أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
(1,130)	(518)		حصة في نتائج شركات زميلة
(1,609)	(1,074)		إيرادات توزيعات أرباح
1,715	2,646		خسارة غير محققة من التغير في القيمة العادلة لاستثمارات عقارية
1,431	2,383		خسارة انخفاض قيمة استثمارات متاحة للبيع
13,532	(11,679)		
40,633	(55,105)		التغيرات في أصول ومطلوبات التشغيل
(105,355)	(115,068)		مستحق من البنوك
(2,498)	2,094		تمويلات إسلامية للملاء
(160,407)	38,650		أصول أخرى
262,177	139,321		مستحق للبنوك
3,335	(4,959)		حسابات المودعين
1,609	1,074		مطلوبات أخرى
53,026	(5,672)		إيرادات توزيعات أرباح مستلمة
			صافي النقد (المستخدم في) / الناتج من الأنشطة التشغيلية
			الأنشطة الاستثمارية
(14,816)	(2,416)		شراء أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
-	5,417		المحصل من بيع أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
(15,588)	(12,235)		شراء استثمارات متاحة للبيع
12,997	5,395		المحصل من بيع استثمارات متاحة للبيع
451	500		توزيعات أرباح من شركات زميلة
(15,773)	(6,504)		شراء استثمارات عقارية
498	158		المحصل من بيع استثمارات عقارية
(1,835)	(927)		شراء ممتلكات ومعدات
(34,066)	(10,612)		صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية
4	(104)		صافي التغير في حصص غير مسيطرة
18,964	(16,388)		صافي (التفص) / الزيادة في النقد والنقد المعادل
49,032	67,996		النقد والنقد المعادل في بداية السنة
67,996	51,608	10	النقد والنقد المعادل في نهاية السنة
			معاملات غير نقدية
			الأنشطة الاستثمارية
			المحول من استثمارات في شركات زميلة إلى أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح
20,057	-		أو الخسائر

إن الإيضاحات من 1 إلى 35 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة.

1. التأسيس والأنشطة

تأسس بنك بويان ش.م.ك. ("البنك") كشركة مساهمة كويتية عامة بتاريخ 21 سبتمبر 2004 وفقاً لقانون الشركات التجارية المعمول به في دولة الكويت وبموجب المرسوم الأميري رقم 88 ووفقاً لقواعد وقوانين بنك الكويت المركزي (القانون رقم 30 الصادر في 2003). تم إدراج أسهم البنك في سوق الكويت للأوراق المالية في 15 مايو 2006.

في 28 نوفمبر 2004 تم الترخيص للبنك من قبل بنك الكويت المركزي ليقوم البنك بشكل رئيسي بتقديم كافة الخدمات المصرفية بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية السمحة وطبقاً لما تعتمده هيئة الرقابة الشرعية بالبنك.

إن عنوان البنك المسجل هو ص.ب. 25507 الصفاة 13116 دولة الكويت.

تم التصريح بإصدار البيانات المالية المجمعة من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 9 فبراير 2010.

2. تطبيق المعايير الجديدة والمعدلة

خلال السنة الحالية، قامت المجموعة بتطبيق كافة المعايير والتفسيرات الجديدة والمعدلة الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية ('IASB') ولجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية ('IFRIC') التابعة لمجلس معايير المحاسبة الدولية والتي تتعلق بعملياتها والمطبقة على فترات التقرير السنوية التي تبدأ في 1 يناير 2009.

يؤثر تطبيق المعايير المعدلة على العرض والإفصاح في هذه البيانات المالية المجمعة لكنه لا يؤثر على نتائج المجموعة أو مركزها المالي المفصّل عنهم للمجموعة كما هو مبين أدناه.

معيار المحاسبة الدولي 1 (المعدل في 2007) 'عرض البيانات المالية'

قدم المعيار المعدل عدة تغييرات على المصطلحات (بما في ذلك العناوين المعدلة لبيانات المالية المجمعة) وأدى إلى عدة تغييرات في العرض والإفصاح. يتطلب المعيار المعدل أن يتم عرض كافة تغييرات غير المالكين في حقوق الملكية (أي الدخل الشامل) بشكل منفصل ضمن بيان الدخل الشامل.

المعيار الدولي للتقارير المالية 8 'القطاعات التشغيلية'

يتطلب هذا المعيار الجديد الذي حل محل معيار المحاسبة الدولي 14 'القطاعات' اتباع 'أسلوب إداري' يتم بموجبه تقديم التقارير حول القطاعات وفق نفس الأساس المستخدم لأغراض التقارير الداخلية. إضافة إلى ذلك، يتم الإفصاح عن القطاعات بشكل يتوافق أكثر مع التقارير الداخلية المقدمة إلى صانع القرار التشغيلي الرئيسي.

المعيار الدولي للتقارير المالية 7 'الأدوات المالية: الإفصاحات'

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 7 في مارس 2009، والتي أصبحت سارية في 2009. وتتطلب التعديلات إفصاحات أفضل حول قياس القيمة العادلة ومخاطر السيولة. وبصفة خاصة، يتطلب التعديل الإفصاح عن قياس القيمة العادلة بمستوى تسلسل قياس القيمة العادلة. يؤدي تطبيق التعديل إلى إفصاحات إضافية ولكن ليس له أثر على المركز المالي أو الدخل الشامل للمجموعة.

معايير وتفسيرات صدرت ولم يبدأ سريانها بعد

بتاريخ التصريح بإصدار هذه البيانات المالية المجمعة، كانت المعايير والتفسيرات التالية قد صدرت ولكن لم يبدأ سريانها بعد:

- معيار المحاسبة الدولي 1 (المعدل) 'عرض البيانات المالية'
- معيار المحاسبة الدولي 7 (المعدل) 'بيانات التكتفات النقدية'
- معيار المحاسبة الدولي 17 (المعدل) 'عقود الإيجار'
- معيار المحاسبة الدولي 24 (المعدل) 'الإفصاحات عن الأطراف ذات العلاقة'

• معيار المحاسبة الدولي 27 (المعدل) 'البيانات المالية المجمعة والمنفصلة'

• معيار المحاسبة الدولي 28 (المعدل) 'الاستثمارات في الشركات الزميلة'

• معيار المحاسبة الدولي 32 (المعدل) 'الأدوات المالية: العرض'

2010

• معيار المحاسبة الدولي 36 (المعدل) 'انخفاض قيمة الأصول'

• معيار المحاسبة الدولي 38 (المعدل) 'الأصول غير الملموسة'

2. تطبيق المعايير الجديدة والمعدلة (تتمة)

معايير وتفسيرات صدرت ولم يبدأ سريانها بعد (تتمة)

- معيار المحاسبة الدولي 39 (المعدل) "الأدوات المالية: التحقق والقياس"
- المعيار الدولي للتقارير المالية 1 (المعدل) "تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية لأول مرة"
- المعيار الدولي للتقارير المالية 2 (المعدل) "الشفوحات بالأسم"
- المعيار الدولي للتقارير المالية 3 (المعدل) "عمليات منح الأعمال"
- المعيار الدولي للتقارير المالية 5 (المعدل) "الأصول غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع والعمليات الموقوفة"
- المعيار الدولي للتقارير المالية 8 "القطاعات التشغيلية"
- المعيار الدولي للتقارير المالية 9 "الأدوات المالية"
- تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية 9 (المعدل) "إعادة تقييم المشتقات الضمنية"
- تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية 16 (المعدل) "تغطية صافي الاستثمار في عملية أجنبية"
- تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية 17 "توزيعات أصول غير نقدية للمالك"
- تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية 19 "إطفاء المطوبات المالية بأدوات حقوق الملكية"

يتوقع أعضاء مجلس الإدارة أن تطبيق هذه المعايير والتفسيرات عند سريانها في الفترات المستقبلية لن يكون له أثر مالي جوهري على البيانات المالية المجمعة للمجموعة في فترة بدء التطبيق، باستثناء المعيار الدولي للتقارير المالية 9 "الأدوات المالية".

تم إصدار المعيار الدولي للتقارير المالية 9 في نوفمبر 2009 ويحل محل أجزاء من معيار المحاسبة الدولي 39 فيما يتعلق بتصنيف وقياس الأصول المالية. يهدف مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) إلى استبدال معيار المحاسبة الدولي 39 بالكامل بنهاية 2010. أبقى المعيار الدولي للتقارير المالية 9 على نموذج القياس المختلط ولكن تم تبسيطه وحدد فئتين رئيسيتين لقياس الأصول المالية وهما التكلفة المطفأة والقيمة العادلة. يعتمد أساس التصنيف على نموذج أعمال المنشأة وخصائص الصفقات النقدية التعاقدية للأصل المالي. على الرغم من أن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 يعتبر إلزامياً اعتباراً من 1 يناير 2013، إلا أنه يسمح بالتطبيق المبكر له، وتقوم المجموعة بدراسة نتائج تطبيق هذا المعيار وأثر ذلك على المجموعة وتوقيت تطبيقه.

3. السياسات المحاسبية الهامة

أساس الإعداد

تم إعداد البيانات المالية المجمعة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS) الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) والتفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية، المطبقة في دولة الكويت لمؤسسات الخدمات المالية التي تخضع لرقابة بنك الكويت المركزي. إن هذه التعليمات تتطلب تطبيق كافة المعايير الدولية للتقارير المالية، باستثناء متطلبات معيار المحاسبة الدولي 39 حول المخصص المجمع لانخفاض القيمة والتي تحل محلها متطلبات بنك الكويت المركزي حول الحد الأدنى للمخصص العام، كما هو مبين أدناه.

في مارس 2007، أصدر بنك الكويت المركزي تميم بتعديل أساس احتساب المخصصات العامة على التسهيلات حيث تم تغيير نسبة المخصص من 2% إلى 1% على التسهيلات النقدية ومن 1% إلى 0.5% على التسهيلات غير النقدية. وبدأ سريان هذه النسب المعدلة اعتباراً من 1 يناير 2007 على صافي الزيادة في التسهيلات، بعد خصم بعض فئات الضمانات خلال فترة التقرير. إن الجزء من المخصص العام الذي زاد عن نسبة 1% للتسهيلات النقدية وعن 0.5% للتسهيلات غير النقدية كما في 31 ديسمبر 2007 يمكن الاحتفاظ بها كمخصص عام حتى تصدر تعليمات أخرى بهذا الشأن من قبل بنك الكويت المركزي.

يتم تطبيق السياسات المحاسبية من قبل المجموعة بشكل مماثل لتلك المطبقة في السنة السابقة، باستثناء التغييرات الناتجة عن التعديلات على المعايير الدولية للتقارير المالية كما هو مبين في إيضاح 2.

3. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

العرف المحاسبي

ما لم يتم الإشارة إلى غير ذلك، فإن البيانات المالية المجمعة تعرض بالدينار الكويتي مقرباً إلى أقرب ألف، وقد تم إعداد هذه البيانات المالية المجمعة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، باستثناء بعض الاستثمارات المتاحة للبيع والأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والعقارات الاستثمارية المدرجة بالقيمة العادلة.

أساس التجميع

تتضمن البيانات المالية المجمعة البيانات المالية لكل من البنك وشركته التابعة: شركة بوبيان للتأمين التكافلي ش.م.ك. (مقفلة)، وشركة بوبيان كابيتال للاستثمار ش.م.ك. (مقفلة)، وشركة بوبيان الصناعية للتجارة العامة ذ.م.م.، وتخضع جميعها لسيطرة البنك (ويشار للبنك وشركته التابعة مجتمعين بـ "المجموعة") كما هو مبين في إيضاح 15. ويتحقق السيطرة عندما يكون للبنك القدرة على التحكم في السياسات المالية والتشغيلية للشركة التابعة بحيث يستفيد من أنشطتها.

تخرج نتائج الشركات التابعة التي يتم شراؤها أو بيعها خلال السنة ضمن بيان الدخل الشامل المجمع من تاريخ السيطرة الفعلية أو حتى تاريخ بيع الشركة التابعة.

يتم عند الضرورة عمل تعديلات على البيانات المالية للشركات التابعة لتوحيد سياساتها المحاسبية مع السياسات المحاسبية المطبقة من قبل البنك. يتم عند التجميع استبعاد كافة المعاملات والأرصدة والإيرادات والمصروفات والأرباح غير المحققة بين شركات المجموعة. كما يتم استبعاد الخسائر غير المحققة بنفس الطريقة التي تم بها استبعاد الأرباح غير المحققة ولكن فقط في حال عدم وجود دليل على انخفاض القيمة.

يتم تحديد الحصص غير المسيطرة في صافي أصول الشركات التابعة المجمعة بصورة منفصلة عن حصة ملكية المجموعة في هذه الشركات التابعة. وتتكون الحصص غير المسيطرة من قيمة هذه الحصص بالتاريخ الفعلي لنمو الأعمال والحصص غير المسيطرة من التغيرات في حقوق الملكية من تاريخ النجم. الخسائر العائدة إلى الحصص غير المسيطرة التي تزيد عن الحصة غير المسيطرة في حقوق ملكية الشركة التابعة يتم توزيعها على حصص المجموعة، إلا إذا كان على الحصص غير المسيطرة التزام إيجابي ويكون بإمكانهم تقديم استثمار إضافي لتغطية هذه الخسائر.

المستحق من البنوك وتمويلات إسلامية للعملاء

قرض حسن - بنوك

هو تسييلات تمويلية بدون فائدة تسمح للمقرض باستخدام أموال القرض لفترة زمنية محددة يتم فيها سداد نفس مبلغ القرض الحسن بنهاية فترته.

المرابحة

المرابحة هي اتفاق يتعلق ببيع السلع بالتكلفة مضافاً إليها هامش ربح متفق عليه، حيث يقوم البائع بإعلام المشتري بالسعر الذي سيتم به المعاملة وكذلك مبلغ الربح الذي سيتحقق. المرابحة هي أصل مالي أنشأته المجموعة ويُدْرَج بالتكلفة المطفأة بالصافي، ناقصاً مخصص انخفاض القيمة.

الوكالة

الوكالة هي اتفاق بين طرفين هما الموكل الذي يرغب في تعيين الطرف الآخر وهو الوكيل ليكون هذا الأخير وكيلاً عن الموكل فيما يتعلق باستثمار أموال الموكل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية. الوكالة هي أصل مالي أنشأته المجموعة ويُدْرَج بالتكلفة المطفأة بالصافي، ناقصاً مخصص انخفاض القيمة.

الأصول المؤجرة - المجموعة كمؤجر

يتم تصنيف عقود التأجير كعقود تأجير تمويلي عندما تقضي شروط التأجير تحويل كافة مخاطر ومزايا الملكية إلى المستأجر، وتصنف كافة عقود التأجير الأخرى كعقود تأجير تشغيلي. تدرج الأصول المؤجرة بمبالغ تعادل صافي مبلغ الاستثمار القائم في عقود التأجير، ناقصاً مخصص انخفاض القيمة.

3. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الاستثمارات

يتم تحقق أو عدم تحقق الاستثمارات في تاريخ السداد، وتصنف الاستثمارات في الفئتين التاليتين:

- أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، و
- استثمارات متاحة للبيع

أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

تصنف الأصول المالية كـ 'أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر' إذا تم الاحتفاظ بالأصل للمتاجرة أو تم تصنيفه كأصل مالي محتفظ به بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

ويصنف الأصل المالي كـ محتفظ به للمتاجرة إذا:

- إذا تم اقتناده بصفة أساسية لغرض بيعه في المستقبل القريب، أو
 - إذا كان جزء من محفظة أدوات مالية تديرها المجموعة معاً وحقت مؤخراً نموذج فعلي من اكتساب الأرباح قصيرة الأجل.
- ويمكن تصنيف الأصل المالي، باستثناء الأصول المالية المحتفظ بها للمتاجرة، كأصل مالي محتفظ به بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عند التحقق المبني، إذا:

- كان هذا التصنيف يستبعد أو يقلل بصورة كبيرة من تضارب قياس أو تحقق قد ينتج في حال ما لم يتم التصنيف، أو
 - كان الأصل المالي يشكل جزءاً من مجموعة أصول أو مطلوبات مالية أو كليهما، يدار ويقاس أداؤه على أساس القيمة العادلة.
- ويتم قياس الأصول المالية المصنفة كـ 'أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر' مبدئياً بالتكلفة التي تمثل القيمة العادلة للمقابل المدفوع. بعد التحقق المبني، تقوم المجموعة بقياس هذه الأصول بقيمتها العادلة دون أي خصم لتكاليف المعاملات التي قد تتكبدها عند بيعها أو التصرف فيها، مع إدراج أي أرباح أو خسائر ناتجة ضمن الربح أو الخسارة، كما يتضمن صافي الربح الناتج أو الخسارة المحققة في الربح أو الخسارة أي توزيعات أرباح أو ربح مكتسب من الأصل المالي.

استثمارات متاحة للبيع

الاستثمارات المتاحة للبيع هي استثمارات غير مشتقة لا تصنف ضمن أي فئة أخرى من فئات الأصول المالية.

تقاس الاستثمارات المتاحة للبيع مبدئياً بالتكلفة التي تمثل القيمة العادلة للمقابل المدفوع يضاف إليها التكاليف التي تتعلق مباشرة بالمعاملات. الأرباح والخسائر التي تنتج عن أي تغيرات لاحقة في القيمة العادلة تدرج مباشرة في حقوق الملكية، حتى يتم بيع الاستثمار أو أن يتقرر أن قيمته قد انخفضت حيث يتم في هذه الحالة إدراج الربح أو الخسارة المترجمة التي تم إدراجها سابقاً في حقوق الملكية ضمن بيان الدخل المجموع للسنة.

محاسبة تواريخ المتاجرة والسداد

إن جميع مشتريات ومبيعات الأصول المالية بالطريقة المعتادة يتم تسجيلها على أساس تاريخ السداد. يتم إدراج التغيرات في القيمة العادلة بين تاريخ المتاجرة وتاريخ السداد في بيان الدخل المجموع بالنسبة للأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسائر، ويتم إدراجها في الدخل الشامل الآخر بالنسبة للاستثمارات المتاحة للبيع. إن مشتريات أو مبيعات الطريقة المعتادة هي مشتريات أو مبيعات الأصول المالية التي تتطلب تسليم الأصول خلال إطار زمني يتم تحديده عموماً بالنظم أو بالعرف السائد في الأسواق.

التفاصيل

يتم انقاص بين الأصول المالية والمطلوبات المالية، ويتم إدراج صافي النقيض الظاهر في بيان المركز المالي فقط عند وجود حق قانوني ملزم بإجراء انقاص على النبايغ المسجلة وتتوي المجموعة السداد على أساس الصافي، بحيث يتم تحقق الأصول والمطلوبات في الوقت ذاته. تعرض الإيرادات والمصروفات بالصافي فقط عندما تسمح المعايير المحاسبية بذلك، أو للأرباح والخسائر الناتجة من مجموعة من المعاملات المتماثلة.

3. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

استثمارات في شركات زميلة

إن الشركات الزميلة هي تلك الشركات التي تمارس عليها المجموعة تأثير جوهري، وهي ليست شركة تابعة أو حصة في مشروع مشترك. ويعرف التأثير الجوهري بأنه القدرة على المشاركة في القرارات المتعلقة بالسياسات المالية والتشغيلية للشركة الزميلة ولكن ليس سيطرة أو سيطرة مشتركة على تلك السياسات.

يتم عرض نتائج الشركات الزميلة ضمن هذه البيانات المالية المجمعة باستخدام طريقة حقوق الملكية. ووفقاً لطريقة حقوق الملكية، تدرج الاستثمارات في الشركات الزميلة في بيان المركز المالي المجموع بالتكلفة المعدلة بتغيرات ما بعد الحيازة في حصة المجموعة من صافي أصول الشركة الزميلة ناقصاً أي انخفاض في قيمة أي من الاستثمارات. لا يتم إدراج خسائر أي شركة زميلة تزيد عن حصة المجموعة في ملكية هذه الشركة الزميلة (التي تتضمن أي حصة ملكية طويلة الأجل تشكل جزءاً أساسياً من صافي استثمار المجموعة في الشركة الزميلة) إلا إذا تكبدت المجموعة التزام قانوني أو استراتيجي أو قامت بسداد دفعات نيابة عن الشركة الزميلة.

إن أي زيادة في تكلفة الحيازة عن حصة المجموعة من صافي القيمة العادلة للأصول والمطلوبات وكذلك الالتزامات المحتملة المحددة للشركة الزميلة بتاريخ الحيازة يتم تسجيلها كشهرة. وتدرج الشهرة ضمن القيمة الدفترية للاستثمار ويتم تقييمها لغرض تحديد انخفاض القيمة كجزء من الاستثمار. كما إن أي زيادة في حصة المجموعة من صافي القيمة العادلة للأصول والمطلوبات والالتزامات المحتملة المحددة عن تكلفة الحيازة، بعد إعادة التقييم، يتم إدراجها مباشرة في بيان الدخل المجموع.

الأرباح غير المحققة الناتجة عن المعاملات مع الشركات الزميلة يتم استبعادها مقابل الاستثمار في حدود حصة المجموعة في الشركة الزميلة. يتم استبعاد الخسائر غير المحققة بنفس طريقة استبعاد الأرباح غير المحققة ولكن فقط في حال عدم وجود دليل على انخفاض القيمة.

التأجير التشغيلي

تتحقق مدفوعات التأجير التشغيلي (باستثناء تكاليف الخدمات مثل التأمين والصيانة) كمصروف بطريقة القسط الثابت، حيث توجّل أي أتعاب تأجير مبدئية تدفع للموَجّر كدفعة مقدمة ويتم إطفائها على مدى فترة التأجير.

انخفاض قيمة الأصول المالية وعدم إمكانية تحصيلها

يتم بتاريخ كل تقرير تقييم الأصول المالية لتحديد فيما إذا كان هناك دليل إيجابي على أن أصل مالي محدد قد تنخفض قيمته. فإذا ما توافر مثل ذلك الدليل، تسجل خسائر الانخفاض في القيمة في بيان الدخل المجموع.

يتم تحديد انخفاض القيمة كما يلي:

- بالنسبة للأصول المدرجة بالتكلفة المطفأة، فإن انخفاض القيمة يستند إلى التغيرات النقدية المقدرة مخصومة بمعدل العائد الفعلي الأصلي.
- بالنسبة للأصول المدرجة بالقيمة العادلة، فإن انخفاض القيمة يمثل الفرق بين التكلفة والقيمة العادلة.
- بالنسبة للأصول المدرجة بالتكلفة، فإن انخفاض القيمة يمثل الفرق بين التكلفة والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المخصومة بمعدل عائد السوق الحالي لأصل مالي مشابه.

إضافة إلى ذلك، ووفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي، يتم احتساب مخصص عام بحد أدنى 1% على التسهيلات النقدية و0.5% على التسهيلات غير النقدية، بالصافي بعد استبعاد بعض فئات الضمانات التي تنطبق عليها تعليمات بنك الكويت المركزي ولا تخضع لاحتساب مخصص محدد لها.

يتم إثبات عكس خسائر انخفاض القيمة المحققة في سنوات سابقة في حال وجود دليل على أن خسارة الانخفاض في القيمة المسجلة للأصل المالي لم تعد موجودة أو أنها قد انخفضت وأن الانخفاض يمكن أن يعود بشكل موضوعي لحدث وقع بعد تحقق انخفاض القيمة. وباستثناء أدوات حقوق الملكية المصنفة كمتاحة للبيع، يتم تسجيل عكس خسائر انخفاض القيمة في بيان الدخل المجموع، شريطة ألا تتجاوز القيمة الدفترية للأصل تكلفته المطفأة في تاريخ عكس انخفاض القيمة. ويتحقق عكس الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية المصنفة كمتاحة للبيع ضمن احتياطي القيمة العادلة.

3. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

انخفاض قيمة الأصول الملموسة وغير الملموسة

تقوم المجموعة بتاريخ كل تقرير بمراجعة القيمة الدفترية لأصولها الملموسة وغير الملموسة لتحديد ما إذا كان هناك مؤشر على وجود خسائر انخفاض في القيمة على هذه الأصول. إذا ما ظهر مثل ذلك المؤشر، يتم تقدير المبلغ الممكن استرداده للأصل لتحديد خسائر انخفاض القيمة (إن وجدت). وإذا لم يكن بالإمكان تقدير المبلغ الممكن استرداده لأي أصل ما، تقوم المجموعة بتقدير المبلغ الممكن استرداده لوحدته إنتاج النقد التي يندرج ضمنها هذا الأصل. وفي حال توفر أساس معقول وثابت للتوزيع، يتم توزيع أصول المجموعة على كل وحدة من وحدات إنتاج النقد، أو توزع بشكل آخر على المجموعة الأقل من وحدات إنتاج النقد التي يتوافر لها أساس معقول وثابت للتوزيع.

يتم اختبار الأصول غير الملموسة ذات الأعمار غير المحددة والأصول غير الملموسة الغير جاهزة بعد للاستعمال وذلك لغرض تقييم انخفاض القيمة سنوياً، وأيضاً كلما ظهر مؤشر على احتمال انخفاض قيمتها.

يمثل المبلغ الممكن استرداده القيمة العادلة ناقصاً للتكاليف المتكبدة حتى البيع أو القيمة أثناء الاستخدام أيهما أعلى. ويتم عند تحديد القيمة أثناء الاستخدام خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقررة إلى قيمتها الحالية باستخدام معدل خصم يعكس تقييم السوق الحالي للقيمة الزمنية للنقد والمخاطر المتعلقة بالأصل الذي لم يتم له تعديل تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية.

إذا تم تقدير المبلغ الممكن استرداده لأصل ما (أو وحدة إنتاج النقد) بأقل من قيمته الدفترية، يتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل (وحدة إنتاج النقد) إلى قيمتها الممكن استردادها، وتتحقق خسارة انخفاض القيمة على الفور ومباشرة ضمن الربح أو الخسارة، ما لم يدرج الأصل بالقيمة المعاد تقييمها حيث يتم في هذه الحالة المحاسبية عن خسارة انخفاض القيمة كإنخفاض في إعادة التقييم.

في حال عكس خسارة انخفاض القيمة لاحقاً، فإن القيمة الدفترية للأصل (وحدة إنتاج النقد) يتم زيادتها إلى القيمة المقررة المعدلة لمبلغها الممكن استرداده، على ألا تتجاوز القيمة الدفترية التي تم زيادتها القيمة الدفترية التي كان من الممكن تحديدها فيما لو لم تتحقق أي خسارة انخفاض في القيمة للأصل (وحدة إنتاج النقد) في سنوات سابقة. ويتحقق عكس خسائر انخفاض القيمة على الفور ومباشرة في بيان الدخل المجمع، ما لم يتم إدراج الأصل بقيمة معاد تقييمها حيث يتم في هذه الحالة المحاسبية عن عكس خسائر انخفاض القيمة كزيادة في إعادة التقييم.

عدم تحقق الأصول المالية والمطلوبات المالية

لا تتحقق الأصول المالية عندما ينتهي حق المجموعة في استلام التدفقات النقدية الناتجة من تلك الأصول المالية أو عندما تقوم المجموعة بنقل كافة مخاطر ومزايا ملكية الأصل لجهة أخرى. إذا تم نقل المجموعة بتحول كافة مخاطر ومزايا الملكية واستمرت في السيطرة على الأصل المحول، فإن المجموعة تقوم بالاعتراف بحصتها في الأصل والالتزامات المتعلقة بتلك الحصة في حدود المبالغ المحتملة أن تقوم المجموعة بدفعها. أما في حال احتفاظ المجموعة بكافة مخاطر ومزايا ملكية أصل مالي محول، فإن المجموعة تستمر في الاعتراف بالأصل المالي وتقوم أيضاً بتسجيل القروض المضمونة بمبلغ المحصلات المستلمة.

لا تتحقق المطلوبات المالية عندما يتم الإعفاء من الالتزام المحدد أو إلغاؤه أو انتهاء صلاحية استحقاقه.

المستحق لبنوك وحسابات المودعين

الحسابات الاستثمارية

قد تأخذ الحسابات الاستثمارية شكل ودائع استثمارية تسري لفترات محددة وتجدد تلقائياً عند الاستحقاق لنفس الفترة ما لم يقدم المودعون إخطارات خطية بعكس ذلك، أو تأخذ شكل حسابات التوفير الاستثمارية لفترات غير محددة. وفي كافة الحالات، فإن الحسابات الاستثمارية تستحق جزء من الأرباح وتحمل حصة من الخسارة، وتدرج بالتكلفة زائداً الربح المستحق.

الحسابات غير الاستثمارية

تمثل الحسابات غير الاستثمارية التي تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية القرض الحسن من المودعين للبنك، ولا تستحق هذه الحسابات أي ربح ولا تتحمل أي مخاطر خسارة حيث يضمن البنك دفع الرصيد المتعلق به. ويتم استثمار القرض الحسن وفق قرار المجموعة وتعود نتائج مثل هذه الاستثمارات في نهاية الأمر لمساهمي البنك. تدرج الحسابات غير الاستثمارية بالتكلفة.

دائنو مرابحة

إن المرابحة هي معاملة إسلامية تقتضي بأن تقوم المجموعة بشراء أصل من طرف آخر وتقوم بسداد قيمته بالتكلفة مضافاً إليها ربح متفق عليه على أساس الدفع الموجل. يستحق سعر الشراء الدفع للطرف المقابل عند الاستحقاق. يدرج دائنو المرابحة بالتكلفة المطلقة.

3. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

مكافأة نهاية الخدمة

يتم احتساب مخصص للمبالغ المستحقة للموظفين عن مكافآت نهاية الخدمة طبقاً لسياسات البنك ووفقاً لقانون العمل المعمول به بدولة الكويت.

المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصص فقط عندما يكون على المجموعة التزام قانوني حالي أو متوقع نتيجة لحدث وقع في الماضي ويكون قابل للتقدير بدرجة موثوق بها ويتوقع أن ينشأ عنه تدفقاً صادراً من الموارد الاقتصادية لتسوية هذا الالتزام. يتم مراجعة المخصصات بتاريخ التقرير وتعديلها لتعكس أفضل تقدير حالي للمصروفات اللازمة لسداد الالتزام كما بتاريخ المركز المالي ويتم خصمها إلى القيمة الحالية حينما يكون التأثير مادياً.

القيمة العادلة

الاستثمارات

بالنسبة للاستثمارات المتداولة في أسواق مالية منظمة، فإن القيمة العادلة تتحدد بالرجوع إلى آخر سعر شراء في سوق الأوراق المالية بنهاية الأعمال في تاريخ المركز المالي. وبالنسبة للاستثمارات التي لا يوجد لها أسعار شراء سوقية معروضة، يتم عمل تقدير معقول للقيمة العادلة بالرجوع إلى مضاعف الربحية أو مضاعف الربحية الخاص بقطاع أعمال ما أو إلى قيمة عادلة تستند إلى شركة مماثلة متداولة بالسوق أو استناداً إلى التدفقات النقدية المتوقعة للاستثمارات. أما الاستثمارات المتاحة للبيع التي لا يتوفر لها مقاييس موثوق بها لاحتساب قيمتها العادلة والتي لا يمكن الحصول على معلومات حول قيمتها العادلة فتدرج بتكلفتها الميدانية ناقصاً خسائر انخفاض القيمة، إن وجدت.

الأصول والمطلوبات المالية الأخرى

بالنسبة للأصول والمطلوبات المالية، يتم تحديد القيمة العادلة استناداً إلى التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة أو تقديرات الإدارة للمبلغ الذي يمكن لقاءه بسداد الأصول نقداً في معاملة تقوم على أسس تجارية بحثة أو سداد الالتزامات بشكل يرضي الدائنين.

الاستثمارات العقارات

يتم تحديد القيمة العادلة للعقارات من قبل مقيمين لديهم مؤهلات مهنية معترف بها وخبرة حديثة في موقع وفترة العقار الذي يتم تقييمه، ويتم تحديد القيمة العادلة مع الأخذ بالاعتبار المعاملات الحديثة بالسوق لعقارات مماثلة في نفس مواقع الاستثمارات العقارية الخاصة بالمجموعة.

الاعتراف بالإيرادات

- تتحقق الإيرادات من معاملات المراجعة والوكالة والسلم والأصول المؤجرة بشكل يعكس عائد دوري ثابت على صافي الاستثمارات القائمة.
- تتحقق إيرادات توزيعات الأرباح عندما يتثبت الحق في استلام دفعات الأرباح.
- تتحقق إيرادات الأتعاب والعمولات عند تقديم الخدمات المتعلقة بها.
- تتحقق إيرادات الإيجارات من العقارات الاستثمارية على أساس الاستحقاق.

النقد والنقد المعادل

يشتمل بند النقد على النقد بالصندوق والنقد لدى البنوك بالعملة المحلية والعملات الأجنبية. ويتمثل النقد المعادل في الاستثمارات قصيرة الأجل عالية السيولة التي يمكن تحويلها إلى مبالغ نقدية وتستحق خلال فترة استحقاق أصلية 3 أشهر أو أقل وتعرض لمخاطر غير مؤثرة بالنسبة للتغير في القيمة.

3. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

المطلوبات والأصول المحتملة

لا يتم إدراج المطلوبات المحتملة ضمن البيانات المالية المجمعة بل يتم الإفصاح عنها في الإيضاحات حول البيانات المالية المجمعة ما لم يكن احتمال تحقيق تدفق نقدي للموارد أمراً مستبعداً.

لا يتم إدراج الأصول المحتملة ضمن البيانات المالية المجمعة بل يتم الإفصاح عنها عندما يكون احتمال تحقيق منافع اقتصادية مرجحاً.

العملات الأجنبية

يتم عرض البيانات المالية لكل شركة من شركات المجموعة بعملة البيئة الاقتصادية الرئيسية التي تعمل فيها (عملتها الوظيفية). ولغرض إعداد البيانات المالية المجمعة، تعرض النتائج والمركز المالي لكل شركة بالدينار الكويتي مقرباً إلى أقرب ألف وهو العملة الوظيفية للبنك وعملة عرض البيانات المالية المجمعة.

تقيد المعاملات بالعملات الأجنبية بعملة تعاملات كل شركة وفق أسعار التحويل السائدة بتاريخ كل معاملة.

تدرج فروق التحويل الناتجة عن تسوية وإعادة ترجمة البنود النقدية في بيان الدخل المجموع للسنة، تدرج فروق التحويل الناتجة عن إعادة ترجمة البنود غير النقدية المدرجة بالقيمة العادلة فتدرج في بيان الدخل المجموع للسنة باستثناء الفروق الناتجة عن إعادة ترجمة البنود غير النقدية والتي تدرج الأرباح والخسائر المتعلقة بها مباشرة ضمن الدخل الشامل الآخر. وبالنسبة لتلك البنود غير النقدية، فإن أي أرباح أو خسائر ناتجة عن ترجمة العملات الأجنبية تدرج أيضاً مباشرة ضمن الدخل الشامل الآخر.

لغرض عرض البيانات المالية المجمعة، يتم عرض أصول ومطلوبات العمليات الأجنبية للمجموعة بالدينار الكويتي باستخدام أسعار الصرف السائدة بتاريخ بيان المركز المالي. ويتم تحويل بنود الإيرادات والمصروفات وفقاً لمتوسط أسعار الصرف للسنة. يتم تصنيف فروق التحويل الناتجة، إن وجدت، كدخل شامل آخر وتحوّل إلى احتياطي ترجمة العملات الأجنبية للمجموعة، وتدرج فروق التحويل تلك في بيان الدخل المجموع للسنة التي يتم فيها بيع العملية الأجنبية.

تحليل القطاعات

يتم تحديد قطاعات الأعمال استناداً إلى معلومات التقارير المالية الداخلية حول عناصر المجموعة والتي تتم مراجعتها بانتظام من قبل صانع القرار التشغيلي الرئيسي من أجل تخصيص الموارد للقطاع وتقييم أدائها. تنقسم قطاعات الأعمال إما إلى قطاعات أعمال أو قطاعات جغرافية. يمثل قطاع الأعمال عنصراً مميزاً للمجموعة، حيث يقوم هذا القطاع بتقديم منتجات أو خدمات تتعرض لمخاطر ولها مزايا تختلف عن تلك التي توجد في قطاعات أعمال أخرى.

يمثل القطاع الجغرافي عنصراً مميزاً للمجموعة، حيث يقوم هذا القطاع بتقديم منتجات أو خدمات في بيئة اقتصادية محددة تتعرض لمخاطر ولها مزايا تختلف عن تلك القطاعات التي تعمل في بيئات اقتصادية أخرى.

أصول برسم الأمانة

لا يتم التعامل مع الأصول المحتفظ بها بصفة الأمانة أو الوكالة على أنها من أصول البنك وبالتالي لا يتم إدراجها ضمن هذه البيانات المالية المجمعة.

3. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الممتلكات والمعدات

تظهر الممتلكات والمعدات بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم وخسائر انخفاض القيمة. عند بيع أو استبعاد الأصول، يتم استبعاد تكاليفها واستهلاكها المتراكم من الحسابات وتدرج أي أرباح أو خسائر ناتجة عن استبعادها في بيان الدخل المجموع. تتضمن التكلفة المبدئية للممتلكات والمعدات سعر الشراء وأي تكلفة تتعلق به مباشرة يتم تكبدها حتى يصل الأصل إلى موقع التشغيل ويصبح صالحاً لاستخدامه المزمع.

يتم احتساب الاستهلاك بطريقة القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المتوقعة لبند الممتلكات والمعدات كما يلي:

فئة الأصول	العمر الإنتاجي (بالسنوات)
أثاث	5
تحسينات على عقارات مستأجرة	5
معدات مكتبية	3
أدوات	5

يتم مراجعة الأعمار الإنتاجية وطريقة الاستهلاك دورياً للتأكد من أن طريقة وفترة الاستهلاك متفتحتين مع المنفعة الاقتصادية المتوقعة من بنود الممتلكات والمعدات.

أصول غير ملموسة

تتكون الأصول غير الملموسة التي يتم اقتناؤها بصورة منفصلة من برامج الكمبيوتر التي لها عمر إنتاجي محدد، وتدرج بالتكلفة ناقصاً الإطفاء المتراكم وخسائر انخفاض القيمة المتراكمة. يحمل إطفاء برامج الكمبيوتر بطريقة القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة بـ 10 سنوات. كما يتم مراجعة الأعمار الإنتاجية المقدرة وطريقة الإطفاء بنهاية كل سنة مالية، مع المحاسبة عن أثر أي تغييرات في التقديرات على أساس مستقبلي.

استثمارات عقارية

تمثل الاستثمارات العقارية استثمارات محتفظ بها بغرض تحقيق إيرادات تأجير و/أو الاستفادة من ارتفاع قيمتها الرأسمالية ويتم إدراجها بقيمتها العادلة بتاريخ بيان المركز المالي. تدرج الربح أو الخسارة الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات العقارية ضمن بيان الدخل المجموع للفترة التي تنتج فيها.

عقارات للمتاجرة

يتم الاحتفاظ بالعقارات للمتاجرة لأغراض قصيرة الأجل وتدرج بالتكلفة أو صافي القيمة الممكن تحقيقها، أيهما أقل وتحدد لكل عقار على حدة. تشمل التكلفة على تكلفة الشراء والمصروفات الأخرى المتكبدة لإتمام المعاملة. تستند صافي القيمة الممكن تحقيقها إلى سعر البيع المقدر ناقصاً أي تكاليف مستقبلية يتم تكبدها عند البيع، وتدرج الخسائر الناتجة عن التقييم في بيان الدخل المجموع.

4. الأحكام المحاسبية الهامة والأسباب الرئيسية لعدم التأكد من التقديرات

الأحكام الهامة لتطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة

خلال عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة، قامت الإدارة بوضع الأحكام التالية، غير تلك التي تتضمن تقديرات، والتي كان لها أثر كبير على المبالغ المدرجة في البيانات المالية المجمعة.

تصنيف الاستثمارات

يجب على الإدارة اتخاذ قرار عند حيازة الاستثمار بشأن تصنيفه كمحتفظ به حتى الاستحقاق أو استثمارات متاحة للبيع أو أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

وعند تصنيف الأصول والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، قامت المجموعة بالتأكد من أن هذه الأصول والمطلوبات قد أوفت بأحد المعايير المطلوبة لهذا التصنيف كما هو مبين في السياسات المحاسبية الهامة (إيضاح 3).

انخفاض قيمة الاستثمارات

تقوم المجموعة بمعاملة الاستثمارات المتاحة للبيع في حقوق الملكية كاستثمارات انخفضت قيمتها إذا كان هناك انخفاض حاد أو متواصل في القيمة العادلة بما يقل عن تكلفتها أو عندما يكون هناك دليل موضوعي آخر بوجود انخفاض في القيمة. إن عملية تحديد الانخفاض 'الحاد' أو 'المتواصل' تتطلب قرارات أساسية. إضافة إلى ذلك، تقوم المجموعة بتقييم عوامل أخرى بما في ذلك انتقبات العادية في أسعار الأسهم بالنسبة للأسهم المسعرة والتدفقات النقدية المستقبلية وعوامل الخصم للأسهم غير المسعرة.

مستويات القيمة العادلة

كما هو مبين في إيضاح 30، تتلزم المجموعة بتحديد والإفصاح عن المستوى في تسلسل القيمة العادلة الذي تصنف فيه مقاييس القيمة العادلة كاملة وفصل قياسات القيمة العادلة وفقاً للمستويات المحددة في المعايير الدولية للتقارير المالية. إن الفرق بين المستوى 2 والمستوى 3 لمقاييس القيمة العادلة يعني تقييم ما إذا كانت المعلومات أو المدخلات يمكن ملاحظتها ومدى أهمية المعلومات التي لا يمكن ملاحظتها مما يتطلب وضع أحكام وتحليل دقيق للمدخلات المستخدمة لقياس القيمة العادلة بما في ذلك الأخذ بالاعتبار كافة العوامل التي تخص الأصل أو الالتزام.

الأسباب الرئيسية لعدم التأكد من التقديرات

إن الافتراضات الرئيسية التي تتعلق بالأسباب المستقبلية والرئيسية الأخرى لعدم التأكد من التقديرات بتاريخ التقرير والتي لها خطر كبير يؤدي إلى تعديل مادي على القيمة الدفترية للأصول والمطلوبات خلال السنة المالية اللاحقة مبينة أدناه.

خسائر انخفاض القيمة على التسهيلات التمويلية

تقوم المجموعة بمراجعة التسهيلات التمويلية غير المنتظمة كل ربع سنة لتحديد ما إذا كان يجب تسجيل مخصص لقاء انخفاض القيمة في بيان الدخل المجموع. وبصفة خاصة يجب أن تتخذ الإدارة أحكام حول تحديد مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية عند تحديد مستوى المخصصات المطلوبة. تستند تلك التقديرات بالضرورة إلى افتراضات حول عدة عوامل تتضمن درجات متفاوتة من الأحكام وعدم التأكد، وقد تختلف النتائج الفعلية مما يؤدي إلى تغييرات مستقبلية على تلك المخصصات.

تقييم الاستثمارات في الأسهم غير المسعرة

يستند تقييم الاستثمارات في الأسهم غير المسعرة إلى أحد العوامل التالية:

- معاملات حديثة في السوق بشروط تجارية بحثة، أو
- القيمة العادلة الحالية لأداة أخرى مماثلة إلى حد كبير، أو
- نماذج تقييم أخرى.

يتطلب تحديد التدفقات النقدية وعوامل الخصم للاستثمارات في أسهم غير مسعرة تقديرات هامة. يوجد عدد من الاستثمارات حيث لا يمكن تحديد هذه التقديرات بصورة موثوق منها. ونتيجة لذلك، فإن هذه الاستثمارات تدرج بالتكلفة ناقصاً مخصص انخفاض القيمة.

5. إيرادات/(خسائر) استثمارات

2008	2009	إيرادات استثمارات
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
3,310	2,200	أرباح صناديق السوق النقدي
10,829	725	أرباح غير محققة من أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
-	39	ربح بيع أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
63	251	ربح بيع استثمارات متاحة للبيع
137	-	ربح بيع استثمارات عقارية
1,988	1,428	إيرادات قسائم صكوك
1,092	1,608	صافي إيرادات الإيجارات من عقارات استثمارية
1,609	1,074	إيرادات توزيعات أرباح
<u>19,028</u>	<u>7,325</u>	

2008	2009	خسائر استثمارات
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
-	(18,910)	خسائر صناديق السوق النقدي
(571)	(3,256)	خسائر غير محققة من أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
-	(134)	خسائر من بيع أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
(1,431)	(2,396)	خسارة انخفاض قيمة استثمارات متاحة للبيع
(1,715)	(2,646)	خسارة غير محققة من التغير في القيمة العادلة لاستثمارات عقارية
<u>(3,717)</u>	<u>(27,342)</u>	
<u>15,311</u>	<u>(20,017)</u>	صافي (خسائر) / إيرادات استثمارات

يتم تحليل (خسائر) / إيرادات الاستثمارات المكتسبة من أصول مالية وغير مالية حسب فئة الأصول كما يلي:

2008	2009	إيرادات من استثمارات متاحة للبيع
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	(خسائر) / إيرادات من أصول مالية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
2,051	304	خسائر من أصول مالية محتفظ بها للمتاجرة
14,317	(19,254)	(خسائر) / إيرادات استثمارات في أصول مالية
(571)	(29)	خسائر متكبدة من أصول غير مالية
15,797	(18,979)	
(486)	(1,038)	
<u>15,311</u>	<u>(20,017)</u>	

6. إيرادات أتعاب وعمولات

2008	2009	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
415	712	أتعاب من عملاء خدمات مصرفية
750	368	أتعاب خدمات مصرفية استثمارية
1,772	1,491	أتعاب إدارة أصول
906	674	أتعاب خدمات تجارية
994	375	أخرى
<u>4,837</u>	<u>3,620</u>	

7. مخصص انخفاض القيمة

2008	2009	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
6,000	25,829	مخصص انخفاض قيمة أرصدة مستحقة من البنوك
14,103	13,941	مخصص انخفاض قيمة أرصدة تمويلات إسلامية للعملاء
347	(259)	(استرداد مخصص)/مخصص انخفاض قيمة تسهيلات غير نقدية
<u>20,450</u>	<u>39,511</u>	

إن الحركة في مخصص انخفاض قيمة التسهيلات التمويلية كانت كما يلي:

المجموع	عام	محدد	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
4,962	4,962	-	الرصيد في 1 يناير 2008
20,450	13,234	7,216	المحمل خلال 2008
25,412	18,196	7,216	الرصيد في 31 ديسمبر 2008
39,511	3,605	35,906	المحمل خلال عام 2009
-	(11,000)	11,000	المحول من العام إلى المحدد خلال السنة
<u>64,923</u>	<u>10,801</u>	<u>54,122</u>	الرصيد في 31 ديسمبر 2009

في 31 ديسمبر 2009، بلغت التسهيلات التمويلية غير المنتظمة 17,174 ألف دينار كويتي، بالصافي بعد خصم المخصص بمبلغ 54,122 ألف دينار كويتي (31 ديسمبر 2008: 6,166 ألف دينار كويتي، بالصافي بعد خصم المخصص بمبلغ 7,216 ألف دينار كويتي).

في 31 ديسمبر 2008، تضمن مخصص انخفاض القيمة مخصص عام إضافي بمبلغ 11,000 ألف دينار كويتي. خلال الربع الأول من عام 2009، تم إعادة تصنيف مبلغ 11,000 ألف دينار كويتي من بند مخصص عام إلى مخصص محدد.

إن تحليل المخصصات المحددة والعام المبين أعلاه يستند إلى متطلبات بنك الكويت المركزي. ووفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي، تم احتساب مخصص عام بنسبة 1% على كافة التسهيلات النقدية و0.5% على التسهيلات غير النقدية التي لم يتم احتساب مخصصات محددة لها بعد استبعاد بعض فئات الضمانات.

8. توزيعات للمودعين

2008	2009	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
14,142	10,841	ودائع استثمارية
1,709	434	حسابات توفير
15,851	11,275	

9. (خسارة) / ربحية السهم

لا يوجد أسهم عادية مخففة محتمل إصدارها. إن المعلومات اللازمة لحساب (خسارة) / ربحية السهم الأساسية على أساس المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة هي كما يلي:

2008	2009	
1,846	(51,695)	صافي (خسارة) / ربح السنة العائد لمساهمي البنك (ألف دينار كويتي)
1,165,312	1,165,312	المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة (ألف سهم)
1.58	(44.36)	(خسارة) / ربحية السهم العائدة لمساهمي البنك (فلس)

10. النقد والتفد المعادل

2008	2009	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	النقد في الصندوق
6,128	5,800	الأرصدة لدى بنك الكويت المركزي
159	-	الأرصدة لدى البنوك - الحسابات الجارية
862	2,339	النقد في الصندوق والأرصدة لدى البنوك
7,149	8,139	أرصدة قصيرة الأجل
60,847	43,469	
67,996	51,608	

إن القيمة العادلة للنقد والتفد المعادل لا تختلف عن قيمها الدفترية.

11. مستحق من البنوك

2008	2009	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	الرصيد
147,595	202,557	نقصاً: ربح مؤجل
(275)	(132)	
147,320	202,425	
(6,000)	(31,829)	نقصاً: مخصص انخفاض القيمة
141,320	170,596	

يتم استخدام المربحات والتمويلات الإسلامية الأخرى مع البنوك (إسلامية وتقليدية) في عمليات شراء وبيع سلع حيث تتم المتاجرة بمعرفة تلك البنوك نيابة عن المجموعة. إن حرية التصرف من قبل البنوك فيما يتعلق بعملية البيع والشراء محددة بشروط العقود المبرمة بين المجموعة والبنوك.

11. مستحق من البنوك (تتمة)

فيما يلي توزيع الأرصدة المستحقة من البنوك:

2008	2009	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
121,912	192,228	القطاع الجغرافي
25,683	7,461	الكويت والشرق الأوسط
-	2,868	غرب أوروبا
(275)	(132)	أخرى
147,320	202,425	ناقصاً: ربح مؤجل
(6,000)	(31,829)	ناقصاً: مخصص انخفاض القيمة
141,320	170,596	

يتم احتساب مخصص انخفاض القيمة استناداً إلى تعليمات بنك الكويت المركزي بشأن صافي الرصيد المستحق بعد خصم الأرباح المؤجلة (إن وجدت)، كما يلي:

2008	2009	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
-	6,000	الرصيد في بداية السنة
6,000	25,829	المحمل خلال السنة
6,000	31,829	الرصيد في نهاية السنة

إن القيمة العادلة للمرابحات والتمويلات الإسلامية الأخرى المستحقة من البنوك لا تختلف بصورة جوهرية عن قيمها التقديرية.

12. تمويلات إسلامية للعملاء

تشتمل أرصدة التمويلات الإسلامية للعملاء على أرصدة المرابحات والوكالات، وتظهر بالصافي بعد مخصص انخفاض القيمة. فيما يلي توزيع لأرصدة التمويلات الإسلامية للعملاء:

2008	2009	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
225,031	255,116	قطاع الأعمال
172,660	172,244	مؤسسات مالية
35,080	60,956	إنشاءات وعقارات
70,748	148,709	تجاري وصناعي
(9,781)	(28,219)	أخرى
493,738	608,806	ناقصاً: ربح مؤجل
(18,307)	(32,248)	ناقصاً: مخصص انخفاض القيمة
475,431	576,558	

12. تمويلات إسلامية للعملاء (تتمة)

2008	2009	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
492,329	606,947	القطاع الجغرافي
7,465	4,499	الكويت والشرق الأوسط
3,725	25,579	غرب أوروبا
(9,781)	(28,219)	أخرى
493,738	608,806	ناقصاً: ربح مؤجل
(18,307)	(32,248)	ناقصاً: مخصص انخفاض القيمة
475,431	576,558	

يتم احتساب مخصص انخفاض القيمة استناداً إلى تعليمات بنك الكويت المركزي بشأن صافي الرصيد المستحق بعد خصم الأرباح المؤجلة (إن وجدت)، كما يلي:

2008	2009	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
4,204	18,307	الرصيد في بداية السنة
14,103	13,941	المحمل خلال السنة
18,307	32,248	الرصيد في نهاية السنة
2,753	10,680	مؤسسات مالية
15,554	21,568	أخرى
18,307	32,248	

يتم عند الضرورة طلب أشكال مقبولة من الضمانات لأرصدة التمويلات الإسلامية للعملاء وذلك للتخفيف من أثر مخاطر الائتمان. وتتكون الأرصدة المدينة المستحقة من مؤسسات مالية بشكل رئيسي من المعاملات مع مؤسسات ذات جودة ائتمانية مقبولة. إن القيمة العادلة للتمويلات الإسلامية للعملاء لا تختلف بصورة جوهرية عن قيمتها النقدية.

13. أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

2008	2009	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
34,976	37,650	استثمارات في أوراق مالية غير مسعرة
5,571	3,475	استثمارات في صناديق غير مسعرة
3,550	363	استثمارات في أوراق مالية مسعرة
44,097	41,488	

الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر حسب تصنيف العملات كما يلي:

2008	2009	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
18,725	15,769	دينار كويتي
18,976	20,920	جنيه إسترليني
4,391	3,830	دولار أمريكي
2,005	969	عملات أخرى
44,097	41,488	

14. استثمارات متاحة للبيع

2008	2009	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
38,122	46,451	استثمارات في صكوك
9,688	10,585	استثمارات في صناديق غير مسعرة
8,444	8,769	استثمارات في أوراق مالية غير مسعرة
1,927	427	استثمارات في أوراق مالية مسعرة
58,181	66,232	

وفقاً للتعديلات على معيار المحاسبة الدولي 39 والمعيار الدولي للتقارير المالية 7 إعادة تصنيف الأصول المالية، أعادت المجموعة تصنيف بعض الأصول للمتاجرة إلى استثمارات في أوراق مالية متاحة للبيع خلال سنة 2008. لم يتم إعادة تصنيف أي من الأصول المالية للمجموعة خلال سنة 2009 (5,332 ألف دينار كويتي خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2008). في حال لم يتم إعادة تصنيف هذه الأصول المالية، كانت المجموعة ستسجل خسارة في القيمة العادلة بمبلغ 2,175 ألف دينار كويتي في بيان الدخل المجمع والذي تم تسجيله ضمن الدخل الشامل الآخر للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2008. وخلال 2009، قامت المجموعة بتسجيل خسارة انخفاض في القيمة بمبلغ 2,132 ألف دينار كويتي في بيان الدخل المجمع تتعلق بتلك الأصول المالية المعاد تصنيفها.

2008	2009	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
57,905	63,077	القطاع الجغرافي
276	3,155	الكويت والشرق الأوسط
58,181	66,232	أخرى

الاستثمارات المتاحة للبيع حسب تصنيف العملات كما يلي:

2008	2009	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
41,086	49,882	دولار أمريكي
15,150	14,976	دينار كويتي
1,945	1,374	يورو
58,181	66,232	

15. شركات تابعة

خلال 2008، قامت شركة بوبيان كابيتال للاستثمار ش.م.ك. (مقفلة) بالتعاون مع الشركة الأم - بنك بوبيان - بتأسيس شركة السيرة العقارية ذ.م.م. وشركة بوبيان الصناعية للتجارة العامة ذ.م.م. بحصة ملكية في كل منهما بنسبة 91% لشركة بوبيان كابيتال للاستثمار و9% لبنك بوبيان. في أبريل 2009، قامت شركة بوبيان كابيتال للاستثمار مع البنك بتصفية شركة السيرة العقارية التي نتج عنها خسارة بقيمة 14 ألف دينار كويتي والتي تحملها البنك.

التنشاط الرئيسي	2008 حصة الملكية وحقوق التصويت %	2009 حصة الملكية وحقوق التصويت %	بلد التأسيس	اسم الشركة التابعة
تأمين تكافلي	56.78	56.78	الكويت	شركة بوبيان للتأمين التكافلي ش.م.ك. (مقفلة) شركة بوبيان كابيتال للاستثمار ش.م.ك. (مقفلة)
استثمار إسلامي	100.00	100.00	الكويت	شركة السيرة العقارية ذ.م.م.
عقارات	100.00	-	الكويت	
تجارة عامة	100.00	100.00	الكويت	شركة بوبيان الصناعية للتجارة العامة ذ.م.م.

16. استثمارات في شركات زميلة

تتضمن الاستثمارات في شركات زميلة ما يلي:

التنشاط الرئيسي	2008 حصة الملكية وحقوق التصويت %	2009 حصة الملكية وحقوق التصويت %	بلد التأسيس	اسم الشركة الزميلة
خدمات مصرفية				
تجارية إسلامية	21.28	21.28	إندونيسيا	بنك سياريا معاملات إندونيسيا
خدمات تمويل إسلامية	33.30	33.30	إندونيسيا	شركة إجارة إندونيسيا للتمويل

تأسس بنك سياريا معاملات إندونيسيا (بنك معاملات) في 1991 وبدأ مزاوله نشاطه في مايو 1992، وقد تأسس البنك بمبادرة من قبل مجلس العلماء الإندونيسي الذي يدعمه مجموعة من رجال الأعمال.

تم خلال 2007 منح شركة إجارة إندونيسيا للتمويل ترخيص من الهيئات المختصة في إندونيسيا لتقديم خدمات تمويلية، بلغ استثمار المجموعة في شركة إجارة إندونيسيا للتمويل مبلغ 1,220 ألف دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2009 (31 ديسمبر 2008: 965 ألف دينار كويتي). فيما يلي الحركة على أرصدة الاستثمارات في الشركات الزميلة:

2008	2009	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
25,306	5,914	الرصيد في بداية السنة
1,659	-	علاوة إصدار من شركة زميلة
(20,057)	-	تحويل إلى أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
1,130	518	حصة في نتائج شركات زميلة
(451)	(500)	توزيعات أرباح مستلمة
(1,673)	1,454	تعديلات ترجمة عملات أجنبية
5,914	7,386	

16. استثمارات في شركات زميلة (تتمة)

تم تسجيل حصة المجموعة في نتائج الشركتين الزميلتين بنك سياريا معاملات اندونيسيا، وشركة إجارة اندونيسيا للتمويل، استناداً إلى بيانات مالية معدة بمعرفة إدارة الشركتين الزميلتين كما في 31 ديسمبر 2009. فيما يلي ملخص المعلومات المالية المتعلقة بالشركات الزميلة للمجموعة:

2008	2009	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
275,946	481,022	إجمالي الأصول
(249,796)	(448,389)	إجمالي الالتزامات
26,150	32,633	صافي الأصول
5,914	7,386	حصة المجموعة في صافي الأصول

2008	2009	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
16,429	29,269	إجمالي الإيرادات
5,043	2,395	إجمالي الربح
1,130	518	حصة المجموعة في النتائج

17. استثمارات عقارية

إن الحركة في الاستثمارات العقارية هي كما يلي:

2008	2009	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
18,960	29,962	الرصيد في بداية السنة
15,773	6,504	المشتريات خلال السنة
(360)	(158)	المبيعات خلال السنة
(1,715)	(2,646)	خسائر غير محققة من التغيرات في القيمة العادلة لاستثمارات عقارية
(2,696)	2,252	تعديلات ترجمة عملات أجنبية
29,962	35,914	

تتكون الاستثمارات العقارية من عدد من العقارات التجارية المدارة من قبل أطراف أخرى في أوروبا والولايات المتحدة والشرق الأوسط.

تتضمن الاستثمارات العقارية عقارات بقيمة دفترية تبلغ 26,291 ألف دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2009 (31 ديسمبر 2008: 19,478 ألف دينار كويتي)، وقد تم شراء هذه العقارات من خلال عدد من الشركات ذات الأغراض الخاصة.

18. أصول أخرى

2008	2009	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
1,845	2,441	إيرادات مستحقة
1,855	1,325	مدفوعات مقدماً
3,486	1,652	خطابات ضمان مقبولة
1,317	1,315	برامج كمبيوتر
1,416	1,092	أخرى
9,919	7,825	

19. مستحق للبنوك

2008	2009	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
102,645	132,352	حسابات استثمارية
15,486	24,429	حسابات غير استثمارية
118,131	156,781	

إن القيمة العادلة للأرصدة المستحقة للبنوك لا تختلف بصورة جوهرية عن قيمتها الدفترية.

20. حسابات المودعين

2008	2009	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
510,453	649,960	حسابات استثمارية
59,183	58,997	حسابات غير استثمارية
569,636	708,957	

إن القيمة العادلة لحسابات المودعين لا تختلف بصورة جوهرية عن قيمتها الدفترية.

21. مطلوبات أخرى

2008	2009	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
1,042	1,920	دائنون ومصرفات مستحقة
3,752	2,366	مكافآت مستحقة للموظفين
4,692	1,697	حسابات مقاصة
1,105	846	مخصص عام على تسهيلات غير نقدية
572	500	حسابات الهامش
90	-	مستحق لحصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية والزكاة
3,900	2,606	أخرى
15,153	9,935	

22. رأس المال

2008		2009		
ألف دينار كويتي	سهم	ألف دينار كويتي	سهم	
116,600	1,166,000,000	116,600	1,166,000,000	أسهم عادية مصرح بها بقيمة اسمية 100 فلس
(69)	(687,556)	(69)	(687,556)	كسور أسهم غير مصدرة
116,531	1,165,312,444	116,531	1,165,312,444	أسهم مصدرة ومدفوعة بالكامل

23. علاوة إصدار أسهم

إن حساب علاوة إصدار الأسهم غير قابل للتوزيع، إلا في الحالات التي نص عليها قانون الشركات التجارية في دولة الكويت.

24. احتياطي إجباري

وفقاً لقانون الشركات التجارية والنظام الأساسي للبنك، يتم تحويل 10% من ربح السنة إلى الاحتياطي الإجباري. ويجوز للبنك إيقاف هذا التحويل السنوي عندما يصل رصيد الاحتياطي الإجباري إلى 50% من رأس المال. إن حساب الاحتياطي الإجباري غير قابل للتوزيع إلا في الحالات التي نص عليها القانون والنظام الأساسي للبنك.

25. احتياطي اختياري

بموجب النظام الأساسي للبنك، يتم تحويل 10% من ربح السنة إلى الاحتياطي الاختياري. ويجوز إيقاف التحويل السنوي إلى الاحتياطي الاختياري بقرار من الجمعية العمومية للمساهمين بناء على توصية من قبل مجلس الإدارة.

26. عقود التأجير التشغيلي

دخلت المجموعة في عدة ترتيبات تأجير لغرض تأجير مباني ومكاتب ومعدات. إن الحد الأدنى لإجمالي دفعات التأجير المستقبلية بموجب عقود التأجير التشغيلي لكل من الفترات التالية هو:

2008	2009	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
2,499	2,120	خلال سنة واحدة
5,288	5,440	بعد سنة واحدة ولكن أقل من خمس سنوات
7,787	7,560	

يتم تجديد عقود التأجير التشغيلي تلقائياً ما لم يخطر أحد الطرفين الطرف الآخر بخلاف ذلك وذلك من دون خيارات الشراء أو أي بنود متغيرة.

27. المعاملات مع أطراف ذات علاقة

تتكون الأطراف ذات العلاقة من المساهمين الرئيسيين وأعضاء مجلس إدارة وشركات تخضع لسيطرتهم أو لسيطرتهم المشتركة وشركات زميلة وموظفي الإدارة الرئيسية وأفراد أسرهم المقربين. إن أرصدة المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة تنتج عن معاملات تجارية في إطار النشاط العادي على أسس تجارية بحتة وهي مدرجة ضمن بنود البيانات المالية التالية:

2008	2009	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
12,426	60,753	المستحق من الأطراف ذات العلاقة:
22,204	61,870	مستحق من البنوك
		تمويلات إسلامية للعملاء
-	80,797	المستحق إلى الأطراف ذات العلاقة:
74,139	6,046	مستحق إلى البنوك
		حسابات المودعين
87	2,299	المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة:
2,701	3,938	خطابات ضمان واعتمادات مستندية
(2,768)	(685)	إيرادات
		مصرفات

27. المعاملات مع أطراف ذات علاقة (تتمة)

تحتفظ المجموعة بضمانات مقابل تسهيلات تمويلية إسلامية إلى الأطراف ذات العلاقة في شكل أسهم غير مدرجة. بلغ تقدير القيمة العادلة للضمانات المحتفظ بها مقابل تلك التسهيلات 24,514 ألف دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2009 (31 ديسمبر 2008: 8,000 ألف دينار كويتي).

كما في 31 ديسمبر 2009، بلغ مخصص انخفاض القيمة على أرصدة التسهيلات التمويلية المستحقة من الأطراف ذات العلاقة لا شيء دينار كويتي (31 ديسمبر 2008: 6,000 ألف دينار كويتي).

مدفوعات موظفي الإدارة الرئيسية:

تتضمن تفاصيل المدفوعات للإدارة الرئيسية ما يلي:

2008	2009	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
3,067	1,414	مزايا قصيرة الأجل
138	147	مكافأة نهاية الخدمة
3,205	1,561	

خلال السنة الحالية، لم يبيع البنك استثمارات متاحة للبيع لأي من شركائه التابعة (31 ديسمبر 2008: استثمارات متاحة للبيع بمبلغ 5,131 ألف دينار كويتي).

28. التزامات ومطلوبات محتملة

كما في تاريخ التقرير، كان هناك التزامات ومطلوبات محتملة ضمن أنشطة الأعمال العادية تتعلق بما يلي:

2008	2009	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
35,120	40,360	كفالات
12,530	13,270	خطابات قبول وخطابات ضمان
1,134	585	التزامات استثمار
412	565	التزامات رأسمالية (مشروعات قيد الإنشاء)
55,172	16,159	التزامات امتثالية
104,368	70,939	

29. تحليل القطاعات

يتم تحديد قطاعات الأعمال استناداً إلى معلومات التقارير المالية الداخلية حول عناصر المجموعة والتي تتم مراجعتها بانتظام من قبل صانع القرار التشغيلي الرئيسي من أجل تخصيص الموارد للقطاع وتقييم أدائها. تنقسم قطاعات الأعمال إما إلى قطاعات أعمال أو قطاعات جغرافية. أ. قطاعات الأعمال

يتم تنظيم أنشطة البنك لأغراض الإدارة في أربعة قطاعات أعمال رئيسية:

- الأعمال المصرفية : تتضمن بشكل رئيسي ودائع العملاء الأفراد وأنشطة الأعمال المحدودة وتقديم خدمات المراجعة التجارية للعملاء وتسهيلات البطاقات الإسلامية المغطاة.
- الائتمان : تقديم خدمات تسهيلات المراجعة والإجارة للشركات والمؤسسات.
- الاستثمار : إدارة الاستثمارات المباشرة واستثمارات العقارات المحلية والدولية.
- الخدمات : إدارة المراجعة المحلية والدولية والتسهيلات التمويلية الإسلامية الأخرى بصورة رئيسية مع المؤسسات المالية، إضافة إلى إدارة عمليات تمويل البنك.

29. تحليل القطاعات (تتمة)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009

المجموع	بنود		الاستثمار	الائتمان	الأعمال المصرفية	
	غير موزعة	الخزائنة				
ألف د.ك.	ألف د.ك.	ألف د.ك.	ألف د.ك.	ألف د.ك.	ألف د.ك.	
						إيرادات حسب المنتج
34,960	-	19,007	-	13,207	2,746	إيرادات تمويل
7,325	-	3,628	3,697	-	-	إيرادات استثمارات
3,620	76	1,570	850	518	606	إيرادات أتعاب وعمولات
518	-	-	518	-	-	حصة في نتائج شركات زميلة
755	-	755	-	-	-	صافي ربح ترجمة عملات أجنبية
330	350	-	(29)	-	9	إيرادات أخرى
47,508	426	24,960	5,036	13,725	3,361	إيرادات القطاع
(99,521)	(10,602)	(66,213)	(9,743)	(874)	(12,089)	مصروفات القطاع
(52,013)	(10,176)	(41,253)	(4,707)	12,851	(8,728)	نتائج القطاع
						الأصول
						النقد والنقد المعادل
51,608	-	46,460	-	-	5,148	مستحق من البنوك
170,596	-	170,596	-	-	-	تمويلات إسلامية للعملاء
576,558	-	303,140	-	210,403	63,015	أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
41,488	-	-	41,488	-	-	استثمارات متاحة للبيع
66,232	-	46,451	19,781	-	-	استثمارات في شركات زميلة
7,386	-	-	7,386	-	-	عقارات للمتاجرة
2,862	-	-	2,862	-	-	استثمارات عقارية
35,914	-	-	35,914	-	-	أصول أخرى
7,825	5,583	584	-	1,630	28	ممتلكات ومعدات
4,310	1,616	250	82	125	2,237	مجموع الأصول
964,779	7,199	567,481	107,513	212,158	70,428	المطلوبات وحقوق الملكية
						مستحق للبنوك
156,781	-	151,330	-	-	5,451	حسابات المودعين
708,957	-	359,734	-	-	349,223	مطلوبات أخرى
9,935	6,698	296	812	819	1,310	حقوق الملكية
89,106	128,102	(41,399)	(1,185)	12,358	(8,770)	مجموع المطلوبات وحقوق الملكية
964,779	134,800	469,961	(373)	13,177	347,214	

29. تحليل القطاعات (تتمة)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2008

الأعمال المصرفية	الأعمال المصرفية	الأعمال المصرفية	الأعمال المصرفية	الأعمال المصرفية	الأعمال المصرفية	الأعمال المصرفية
ألف د.ك.	ألف د.ك.	ألف د.ك.	ألف د.ك.	ألف د.ك.	ألف د.ك.	ألف د.ك.
إيرادات حسب المنتج	519	16,224	-	21,527	-	38,270
إيرادات تمويل	-	-	13,729	5,299	-	19,028
إيرادات استثمار	310	41	843	2,656	987	4,837
إيرادات أتعاب وعمولات	-	-	1,130	-	-	1,130
حصة في نتائج شركات زميلة	-	-	-	131	-	131
صافي ربح ترجمة عملات أجنبية	-	-	-	-	-	15
إيرادات أخرى	-	-	-	-	15	-
إيرادات القطاع	829	16,265	15,702	29,613	1,002	63,411
مصروفات القطاع	(9,567)	(5,974)	(4,779)	(32,208)	(8,951)	(61,479)
نتائج القطاع	(8,738)	10,291	10,923	(2,595)	(7,949)	1,932

الأصول	الأصول	الأصول	الأصول	الأصول	الأصول	الأصول
ألف د.ك.	ألف د.ك.	ألف د.ك.	ألف د.ك.	ألف د.ك.	ألف د.ك.	ألف د.ك.
التفد والتفد المعادل	8,285	-	-	59,711	-	67,996
مستحق من البنوك	-	-	-	141,320	-	141,320
تمويلات إسلامية للعملاء	11,612	200,430	-	263,389	-	475,431
أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال	-	-	44,097	-	-	44,097
الأرباح أو الخسائر	-	-	20,059	38,122	-	58,181
استثمارات متاحة للبيع	-	-	5,914	-	-	5,914
استثمارات في شركات زميلة	-	-	2,754	-	-	2,754
عقارات للمتاجرة	-	-	29,962	-	-	29,962
استثمارات عقارية	507	1,930	929	3,601	2,952	9,919
أصول أخرى	2,085	100	77	193	2,432	4,887
ممتلكات ومعدات	22,489	202,460	103,792	506,336	5,384	840,461
مجموع الأصول	41,260	412,150	312,000	816,147	128,682	1,297,237
المطلوبات وحقوق الملكية	258,088	1,060	195	276	13,011	15,153
مستحق لبنوك	611	13,010	(1,033)	17,467	115,671	137,541
حسابات المودعين	(7,574)	14,070	(838)	406,162	128,682	840,461
مطلوبات أخرى	292,385	14,070	(838)	406,162	128,682	840,461
حقوق الملكية	-	-	-	-	-	-
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	292,385	14,070	(838)	406,162	128,682	840,461

يتم توزيع الإضافات على الأصول غير المتداولة بخلاف الأدوات المالية الأخرى كما في 31 ديسمبر 2009 البالغة 44,675 ألف دينار كويتي

(31 ديسمبر 2008: 10,851 ألف دينار كويتي) على قطاعات أعمال المجموعة كالتالي:

الأعمال المصرفية	الأعمال المصرفية	الأعمال المصرفية	الأعمال المصرفية	الأعمال المصرفية	الأعمال المصرفية	الأعمال المصرفية
ألف د.ك.	ألف د.ك.	ألف د.ك.	ألف د.ك.	ألف د.ك.	ألف د.ك.	ألف د.ك.
31 ديسمبر 2009	47,633	(4,309)	5,932	(1,061)	(3,520)	44,675
31 ديسمبر 2008	11,856	(5,327)	10,942	(6,989)	369	10,851

29. تحليل القطاعات (تتمة)

ب. قطاعات جغرافية

يعمل البنك في مناطق جغرافية متنوعة، وفيما يلي التحليل الجغرافي:

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009

المجموع	أخرى	غرب أوروبا	شمال أمريكا	الكويت والشرق الأوسط	
964,779	13,090	59,425	4,927	887,337	الأصول
104,236	1,077	28,781	1,632	72,746	أصول غير متداولة (غير متضمنة للأدوات المالية)
964,779	-	2,769	-	962,010	المطلوبات وحقوق الملكية
70,939	15,189	-	-	55,750	التزامات ومطلوبات محتملة
47,508	1,405	1,726	147	44,230	إيرادات القطاع
(52,013)	(3,576)	(3,847)	147	(44,737)	(خسارة) / ربح القطاع

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2008

المجموع	أخرى	غرب أوروبا	شمال أمريكا	الكويت والشرق الأوسط	
840,461	16,061	78,803	2,048	743,549	الأصول
59,560	1,084	22,138	155	36,183	أصول غير متداولة (غير متضمنة للأدوات المالية)
840,461	7,152	13,131	-	820,178	المطلوبات وحقوق الملكية
104,368	16	-	19	104,333	التزامات ومطلوبات محتملة
63,411	3,462	9,178	157	50,614	إيرادات القطاع
2,022	773	2,514	(422)	(843)	(خسارة) / ربح القطاع

تركز الأصول والمطلوبات

تتشابه التركيزات عندما يشترك عدد من الأطراف المقابلة في أنشطة متشابهة، أو في أنشطة في نفس المنطقة الجغرافية أو عندما يكون لهم سمات اقتصادية مماثلة مما قد يجعل قدرتهم على مواجهة الالتزامات التعاقدية تتأثر بشكل مماثل بالتغيرات في الظروف الاقتصادية أو السياسية أو غيرها. تشير التركيزات إلى الحساسية النسبية لأداء المجموعة نحو التطورات التي تؤثر على قطاع أعمال بذاته أو على منطقة جغرافية معينة.

إن توزيع الأصول حسب قطاعات الأعمال هو كما يلي:

2008	2009	
29,687	60,185	تجاري وصناعي
517,782	535,773	بنوك ومؤسسات مالية
218,271	244,769	إنشآت وعقارات
74,721	124,052	أخرى
840,461	964,779	

إن توزيع المطلوبات حسب قطاعات الأعمال هو كما يلي:

2008	2009	
24,799	951	تجاري وصناعي
346,405	324,296	بنوك ومؤسسات مالية
26,596	61,914	إنشآت وعقارات
305,120	487,934	أخرى
702,920	875,095	

30. الأدوات المالية وإدارة المخاطر

إن أنشطة المجموعة تعرضها لمخاطر مالية متنوعة وتتضمن هذه الأنشطة تحليل وتقييم وقبول وإدارة درجة معينة من المخاطر أو مجموعة مخاطر. ومن المتعارف عليه أن أي مؤسسة تتحمل مخاطر، فالمخاطر التشغيلية هي نتاج اضطلاع المؤسسة بأعمالها، لذا فإن المجموعة تهدف لتحقيق توازن بين المخاطر والعوائد والحد من الآثار العكسية المحتملة على الأداء المالي للمجموعة.

إن سياسات إدارة مخاطر المجموعة مصممة للتعرف على وتحليل هذه المخاطر ووضع حدود وأدوات رقابية لتلك المخاطر ومراقبة المخاطر والالتزام بالحدود الخاصة بها. وتقوم المجموعة بصورة دورية بمراجعة سياسات إدارة المخاطر لتعكس التغيرات في الأسواق والمنتجات والممارسات المتلى.

وتستخدم المجموعة ضمن نشاطها الاعتيادي أدوات مالية أولية مثل انقذ والأرصدة قصيرة الأجل والاستثمارات والقروض البنكية والمدنيين والدائنين. ونتيجة لذلك، فإن المجموعة تتعرض للمخاطر المبنية أدناه. ولا تستخدم المجموعة في الوقت الحالي مشتقات الأدوات المالية لإدارة تعرضها لهذه المخاطر.

مخاطر الائتمان

تتمثل مخاطر الائتمان في عدم قدرة أحد أطراف أداة مالية في سداد التزاماته مما يسبب تكبد الطرف الأخر لخسائر مالية. ولتحد من هذه المخاطر، تتعامل المجموعة مع شركات ومؤسسات مالية وأفراد ذوي ملاءة مالية، ولدى المجموعة سياسات وإجراءات لتحديد من انكشافها لمخاطر الائتمان تجاه أي طرف مقبل. وتتضمن هذه السياسات تجنب التركيز الائتماني، وتعمل المجموعة على الحد من التركزات الائتمانية الأخرى عن طريق الاضطلاع بمعاملات مع عدد كبير من العملاء. ويتم مراجعة كافة السياسات المتعلقة بالائتمان واعتمادها من قبل مجلس الإدارة.

الحد الأقصى للانكشاف لمخاطر الائتمان دون الأخذ بالاعتبار أي ضمانات وتحسينات ائتمانية أخرى

يبين الجدول التالي الحد الأقصى لانكشاف لمخاطر الائتمان بالنسبة لعناصر بيان المركز المالي. ويظهر الحد الأقصى لانكشاف بالإجمالي قبل أثر التخفيف من خلال استخدام عقود الضمان:

إجمالي الحد الأقصى لانكشاف 2008	إجمالي الحد الأقصى لانكشاف 2009	إيضاح	
61,868	45,808	10	النقد والتقد المعادل (باستثناء النقد في الصندوق)
141,320	170,596	11	مستحق من البنوك
475,431	576,558	12	تمويلات إسلامية للعملاء
44,097	41,488	13	أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
58,181	66,232	14	استثمارات متاحة للبيع
8,602	6,509	18	أصول أخرى (باستثناء برامج الكمبيوتر)
789,499	907,191		
47,650	53,630		التزامات محتملة
56,718	17,309		التزامات
893,867	978,130		إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان

إذا تم تسجيل الأدوات المالية بالقيمة العادلة، فإن المبالغ أعلاه تمثل الانكشاف الحالي لمخاطر الائتمان وليس الحد الأقصى لانكشاف للمخاطر الذي قد ينتج في المستقبل من التغيرات في القيمة العادلة.

ولمزيد من التفاصيل حول الحد الأقصى لانكشاف لمخاطر الائتمان لكل فئة من فئات الأدوات المالية، يمكن الرجوع إلى الإيضاحات المحددة بتلك الفئات.

30. الأدوات المالية وإدارة المخاطر (تتمة)

مخاطر الائتمان (تتمة)

تركيزات الحد الأقصى للانكشاف لمخاطر الائتمان

تقوم المجموعة بإدارة تركيزات المخاطر حسب العميل/الطرف المقابل والمنطقة الجغرافية وقطاع الأعمال. الحد الأقصى للانكشاف لمخاطر الائتمان تجاه أي عميل أو طرف مقابل كما في 31 ديسمبر 2009 كان 45,740 ألف دينار كويتي (31 ديسمبر 2008: 28,794 ألف دينار كويتي) قبل الضمانات أو التحسينات الائتمانية الأخرى و 45,740 ألف دينار كويتي (31 ديسمبر 2008: 28,794 ألف دينار كويتي) بالصافي بعد تلك الضمانات.

يمكن تحليل الأصول المالية للمجموعة قبل أي ضمانات أو تحسينات ائتمانية أخرى حسب المناطق الجغرافية كما يلي:

2008			2009			
الإجمالي	غير البنوك	بنوك	الإجمالي	غير البنوك	بنوك	
ألف د.ك.	ألف د.ك.	ألف د.ك.	ألف د.ك.	ألف د.ك.	ألف د.ك.	
729,689	608,184	121,505	871,488	692,292	179,196	الكويت والشرق الأوسط
1,414	1,414	-	433	433	-	أمريكا الشمالية
54,991	9,966	45,025	30,643	12,681	17,962	غرب أوروبا
3,405	3,405	-	4,627	4,627	-	أخرى
<u>789,499</u>	<u>622,969</u>	<u>166,530</u>	<u>907,191</u>	<u>710,033</u>	<u>197,158</u>	

فيما يلي تحليل الأصول المالية للمجموعة قبل أي ضمانات محتفظ بها أو تحسينات ائتمانية أخرى حسب قطاعات الأعمال:

2008			2009			
الإجمالي	غير البنوك	بنوك	الإجمالي	غير البنوك	بنوك	
ألف د.ك.	ألف د.ك.	ألف د.ك.	ألف د.ك.	ألف د.ك.	ألف د.ك.	
30,047	30,047	-	61,837	61,837	-	تجاري وصناعي
476,015	309,485	166,530	522,712	325,554	197,158	بنوك ومؤسسات مالية
209,380	209,380	-	207,737	207,737	-	إتشاءات وعقارات
74,057	74,057	-	114,905	114,905	-	أخرى
<u>789,499</u>	<u>622,969</u>	<u>166,530</u>	<u>907,191</u>	<u>710,033</u>	<u>197,158</u>	

الضمانات والتحسينات الائتمانية الأخرى

مبلغ ونوع الضمان المطلوب يعتمد على تقييم المخاطر الائتمانية للطرف المقابل، ويتم تطبيق إرشادات حول قبول أنواع الضمانات ومتغيرات التقييم.

فيما يلي أنواع الضمانات التي يتم الحصول عليها:

- ضمانات نقدية
- كفالات بنكية
- عقارات مدرة للدخل وغير مدرة للدخل
- أسهم وأدوات مالية إسلامية أخرى

ويمكن للمجموعة أن تحصل على ضمانات من الشركات الأم للتسهيلات التمويلية المقدمة لشركاتها التابعة. وتقوم الإدارة بمراقبة القيمة السوقية للضمانات وطلب ضمانات إضافية إذا تطلب الأمر ذلك وفقاً لتعدد المبرم. وتتص سياسة المجموعة على التصرف في العقارات التي يتم تملكها بالشكل السليم، وتستخدم المحصلات لخفض أو سداد الدين المستحق. وبصفة عامة، لا تقوم المجموعة بشغل أي عقارات تملكها لأغراض العمل.

30. الأدوات المالية وإدارة المخاطر (تتمة)

مخاطر الائتمان (تتمة)

جودة الائتمان لكل فئة من الأصول المالية

تقوم المجموعة بإدارة الجودة الائتمانية لأصول المالية، ويبين الجدول التالي الجودة الائتمانية لكل فئة من فئات الأصول لبنود بيان المركز المالي:

31 ديسمبر 2009

الإجمالي	متأخرة أو انخفضت قيمتها ألف د.ك.	غير متأخرة ولم تنخفض قيمتها		
		بنوك	غير البنوك	
ألف د.ك.	ألف د.ك.	ألف د.ك.	ألف د.ك.	
45,808	-	43,469	2,339	النقد والنقد المعادل (باستثناء النقد في الصندوق)
170,596	6,887	-	163,709	مستحق من البنوك
576,558	8,780	567,778	-	تمويلات إسلامية للعملاء
41,488	-	17,390	24,098	أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
66,232	427	65,805	-	استثمارات متاحة للبيع
6,509	-	6,509	-	أصول أخرى (باستثناء برامج الكمبيوتر)
907,191	16,094	700,951	190,146	

31 ديسمبر 2008

الإجمالي	متأخرة أو انخفضت قيمتها ألف د.ك.	غير متأخرة ولم تنخفض قيمتها		
		بنوك	غير البنوك	
ألف د.ك.	ألف د.ك.	ألف د.ك.	ألف د.ك.	
61,868	-	60,847	1,021	النقد والنقد المعادل (باستثناء النقد في الصندوق)
141,320	6,000	-	135,320	مستحق من البنوك
475,431	166	475,265	-	تمويلات إسلامية للعملاء
44,097	-	21,246	22,851	أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
58,181	-	56,841	1,340	استثمارات متاحة للبيع
8,602	-	8,602	-	أصول أخرى (باستثناء برامج الكمبيوتر)
789,499	6,166	622,801	160,532	

قامت الإدارة بتقدير القيمة العادلة للضمانات المحفوظ بها لكل عملية تمويل متأخرة على حده بمبلغ 8,010 ألف دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2009 (31 ديسمبر 2008: 4,210 ألف دينار كويتي).

التسهيلات التمويلية المعاد التفاوض بشأنها

إن التسهيلات التمويلية المعاد التفاوض بشأنها هي تلك التسهيلات التي أعيدت جدولتها بسبب تدهور الوضع المالي للطرف المقابل وقامت المجموعة بأخذ حقوق وامتيازات لم تأخذها في الاعتبار من قبل. عند إعادة جدولة التسهيلات، فإنها تظل ضمن هذه الفئة بغض النظر عن الأداء المرضي لها بعد إعادة جدولتها أو أن يتم بعد إعادة جدولتها رد حساب العميل الذي كان متعثراً من قبل إلى حالته العادية ويندار مع أي حسابات أخرى مماثلة. وتشمل أنشطة إعادة جدولتها ترتيبات الدفعات الممتدة وخطط الإدارة الخارجية المعتمدة إلى جانب تعديل وتأجيل الدفعات.

خلال عام 2009، أعادت المجموعة التفاوض بشأن شروط بعض الأرصدة المستحقة من غير البنوك بإجمالي مبلغ 26,470 ألف دينار كويتي. لو لم يتم إعادة التفاوض بشأن هذه الأرصدة، لمضى تاريخ استحقاقها أو انخفضت قيمتها. كما في 31 ديسمبر 2009، لم يتم الانتهاء من المناقشات حول إعادة الجدولة مع الأطراف المعنية. ولا يمكن في الوقت الحالي تحديد المحصلة النهائية لإعادة التفاوض، وعليه لم يتم احتساب مخصص لأي آثار قد تترتب على المجموعة ضمن البيانات المالية المجمعة (2008: لا يوجد حالات إعادة جدولة).

30. الأدوات المالية وإدارة المخاطر (تتمة)

مخاطر السوق

إن مخاطر السوق هي مخاطر تقلب قيمة الأصول نتيجة للتغيرات في أسعار السوق مثل مخاطر العملات الأجنبية ومخاطر أسعار الأسهم. تدار مخاطر السوق على أساس توزيع الأصول بصورة محددة مسبقاً على فئات متعددة للأصول والتقييم المستمر لظروف السوق واتجاهاته وتقدير الإدارة للتغيرات طويلة وقصيرة الأجل في القيمة العادلة. لا تتعرض المجموعة لأي مخاطر بالنسبة لإعادة تسعير التزاماتها حيث أن المجموعة لا تقوم، وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، بتقديم معدلات عوائد تعاقدية لمودعيها.

مخاطر العملات الأجنبية

تتمثل مخاطر العملات الأجنبية في مخاطر تقلب قيمة أداة مالية بسبب التغيرات في معدلات صرف العملات الأجنبية. وتعرض المجموعة لمخاطر العملات الأجنبية على المعاملات بالعملات غير الدينار الكويتي. وتعمل المجموعة على التأكد من إبقاء صافي الانكشاف لمخاطر العملات الأجنبية في مستوى معقول، وذلك عن طريق التعامل بعملات لا تتغير أسعارها بشكل جوهري مقابل الدينار الكويتي. يبين الجدول التالي العملات الأجنبية التي تمثل الانكشاف الهامة للمجموعة كما في 31 ديسمبر. ويبين التحليل أنماه أثر زيادة أسعار صرف العملات الأجنبية بنسبة 5% مقابل الدينار الكويتي، مع بقاء كافة المتغيرات الأخرى ثابتة دون تغيير على النتائج المدرجة وحقوق الملكية. المبلغ السالب بالجدول يعكس صافي انخفاض محتمل في ربح التشغيل أو حقوق الملكية، في حين يعكس المبلغ الموجب زيادة محتملة.

2008		2009		
الأثر على حقوق الملكية	الأثر على النتائج المدرجة	الأثر على حقوق الملكية	الأثر على النتائج المدرجة	
ألف د.ك.	ألف د.ك.	ألف د.ك.	ألف د.ك.	
(37)	(282)	(591)	(673)	دولار أمريكي
16	16	(76)	(120)	جنية إسترليني
119	119	239	239	يورو
317	21	369	308	روبية إندونيسية

قد يكون النقص بنسبة 5% بالعملات أعلاه مقابل الدينار الكويتي له أثر معادل، ولكن عكسي، للمبالغ الظاهرة أعلاه، على أساس أن كافة المتغيرات الأخرى تظل ثابتة دون تغيير.

مخاطر أسعار حقوق الملكية

تنشأ مخاطر حقوق الملكية من التغير في القيمة العادلة لاستثمارات حقوق الملكية. تدير المجموعة هذه المخاطر من خلال تنويع الاستثمارات بالنسبة لتركز التوزيع الجغرافي وقطاعات الأعمال. بالنسبة لتلك الاستثمارات المصنفة كمستحقة للبيع، فإن الزيادة بنسبة 5% بأسعار الأسهم كما في 31 ديسمبر 2009 سينتج عنه زيادة حقوق الملكية بمبلغ 460 ألف دينار كويتي (31 ديسمبر 2008: زيادة بمبلغ 519 ألف دينار كويتي). بالنسبة للاستثمارات المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر سيؤدي ذلك إلى زيادة الربح أو الخسارة بمبلغ 1,901 ألف دينار كويتي (31 ديسمبر 2008 : زيادة بمبلغ 1,926 ألف دينار كويتي). أي تغير معادل في الاتجاه المعاكس قد يكون له أثر معادل، ولكن عكسي، للمبالغ الظاهرة أعلاه، على أساس أن كافة المتغيرات الأخرى تظل ثابتة دون تغيير.

30. الأدوات المالية وإدارة المخاطر (تتمة)

مخاطر التشغيل

إن مخاطر التشغيل هي تلك المخاطر التي تنتج من فشل النظم أو الأخطاء البشرية أو الغش أو الأحداث الخارجية. وفي حال فشل فاعلية الرقابة، يمكن أن تسبب مخاطر التشغيل أضراراً للسمعة ويكون لذلك آثار قانونية سلبية أو تؤدي إلى خسارة مالية. لدى المجموعة سياسات وإجراءات يتم تطبيقها لتحديد وتقييم ومراقبة مخاطر التشغيل إلى جانب المخاطر الأخرى المرتبطة بالنشاط المصرفي والمالي للمجموعة. وتدار مخاطر التشغيل للتأكد من الالتزام بالسياسات والإجراءات ومراقبة مخاطر التشغيل كجزء من أنشطة إدارة المخاطر الشاملة.

تدار مخاطر التشغيل في المجموعة وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي فيما يتعلق بالإرشادات العامة لأنظمة الرقابة الداخلية والممارسات المثلى لإدارة ورقابة المخاطر التشغيلية لدى البنوك.

مخاطر السيولة

إن مخاطر السيولة هي المخاطر التي تكمن في عدم قدرة المجموعة على الوفاء بالتزاماتها المالية. قد تنتج مخاطر السيولة عن الاختلافات في السوق أو تنفي درجة الائتمان مما قد يتسبب في نزوب بعض مصادر التمويل على الفور. وللوقاية من هذه المخاطر، قامت الإدارة بتتبع مصادر التمويل وإدارة الأصول مع أخذ السيولة في الاعتبار، والاحتفاظ برصيد جيد للنقد والنقد المعادل والأوراق المالية القابلة للتداول. كما تقوم المجموعة بصورة دورية بتقييم الملاءة المالية للعملاء.

قامت المجموعة بتشكيل لجنة إدارة الأصول والمطلوبات لإدارة أصول ومطلوبات المجموعة بصورة إستراتيجية وشاملة. وتعد اللجنة اجتماعاتها بصورة دورية لتحديد ومراجعة السياسات لإدارة مخاطر السيولة ووضع حدود لتلك المخاطر.

يلخص الجدول التالي قائمة استحقاق أصول والتزامات المجموعة. لقد تم تحديد الاستحقاق التعاقدية للأصول والمطلوبات على أساس الفترة المتبقية من تاريخ بيان المركز المالي إلى تاريخ الاستحقاق التعاقدية، ولم يأخذ في الاعتبار الاستحقاقات الفعلية التي يعكسها توفر السيولة النقدية. تقوم الإدارة بمراقبة استحقاق الأصول والمطلوبات للتأكد من الاحتفاظ بالسيولة الكافية. يستند استحقاق الأصول والمطلوبات بنهاية السنة إلى الترتيبات التعاقدية للسداد.

30. الأدوات المالية وإدارة المخاطر (تتمة)

مخاطر السيولة (تتمة)

إن استحقاقات الأصول والمطلوبات هي كما يلي:

31 ديسمبر 2009

المجموع	أكثر من سنة	من 6 أشهر إلى سنة	من 3 أشهر إلى 6 أشهر	خلال 3 أشهر	
ألف د.ك.	ألف د.ك.	ألف د.ك.	ألف د.ك.	ألف د.ك.	
					الأصول
51,608	-	-	-	51,608	النقد والنفذ المتبادل
170,596	-	-	5,680	164,916	مستحق من البنوك
576,558	63,682	133,484	62,291	317,101	تمويلات إسلامية للعملاء
					أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال
41,488	41,125	-	-	363	الأرباح أو الخسائر
66,232	19,354	-	-	46,878	استثمارات متاحة للبيع
7,386	7,386	-	-	-	استثمارات في شركات زميلة
2,862	-	2,862	-	-	عقارات للمتاجرة
35,914	35,914	-	-	-	استثمارات عقارية
7,825	331	331	2,772	4,391	أصول أخرى
4,310	4,310	-	-	-	ممتلكات ومعدات
964,779	172,102	136,677	70,743	585,257	مجموع الأصول
					المطلوبات وحقوق الملكية
156,781	5,687	26,284	2,769	122,041	مستحق للبنوك
708,957	10,591	74,453	143,488	480,425	حسابات المودعين
9,935	-	-	-	9,935	مطلوبات أخرى
89,106	89,106	-	-	-	حقوق الملكية
964,779	105,384	100,737	146,257	612,401	مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

30. الأدوات المالية وإدارة المخاطر (تتمة)

مخاطر السيولة (تتمة)

31 ديسمبر 2008

المجموع	أكثر من سنة	من 6 أشهر إلى سنة	من 3 أشهر إلى 6 أشهر	خلال 3 أشهر	
ألف د.ك.	ألف د.ك.	ألف د.ك.	ألف د.ك.	ألف د.ك.	
					الأصول
67,996	-	-	-	67,996	النقد و النقد المعادل
141,320	-	-	2,764	138,556	مستحق من البنوك
475,431	21,061	64,364	64,123	325,883	تمويلات إسلامية للعملاء
44,097	44,097	-	-	-	أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
58,181	20,059	-	-	38,122	استثمارات متاحة للبيع
5,914	5,914	-	-	-	استثمارات في شركات زميلة
2,754	-	2,754	-	-	عقارات للمتاجرة
29,962	29,962	-	-	-	استثمارات عقارية
9,919	3,650	-	-	6,269	أصول أخرى
4,887	4,887	-	-	-	ممتلكات ومعدات
840,461	129,630	67,118	66,887	576,826	مجموع الأصول
					المطلوبات وحقوق الملكية
118,131	-	-	-	118,131	مستحق للبنوك
569,636	1,846	17,979	71,445	478,366	حسابات المودعين
15,153	1,531	-	939	12,683	مطلوبات أخرى
137,541	137,541	-	-	-	حقوق الملكية
840,461	140,918	17,979	72,384	609,180	مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

القيمة العادلة للأدوات المالية

تعرف القيمة العادلة على أنها المبلغ الذي يتم به مبادلة أداة في معاملة مالية بين أطراف على دراية ورغبة في إتمام عملية على أسس تجارية بحتة غير تلك المتعلقة بالبيع الجبري أو التصفية. يتم الحصول على القيمة العادلة من أسعار السوق المعلنة ونماذج التقييم النقدية المخصصة وطرق أخرى مناسبة. إن القيمة المدرجة للأدوات المالية تعادل تقريباً قيمهم العادلة كما في 31 ديسمبر نظراً لطبيعة قصر فترة استحقاق هذه الأدوات، باستثناء أنه لم يكن بالإمكان قياس القيمة العادلة لبعض الأوراق المالية انغير مسعرة بطريقة موثوق فيها.

مستويات القيمة العادلة

يحلل الجدول التالي الأدوات المالية المسجلة بالقيمة العادلة استناداً إلى طريقة تقييم، حيث يتم تعريف المستويات المختلفة على النحو التالي:

- المستوى 1: الأسعار المعلنة (غير المعدلة) لأصول أو التزامات متطابقة في أسواق نشطة؛
- المستوى 2: معلومات غير السعر المعلن المتضمن في المستوى 1 التي يتم رصدها للأصل أو الالتزام، سواء بصورة مباشرة (مثل الأسعار) أو غير مباشرة (أي مشتقة من الأسعار)؛
- المستوى 3: معلومات عن الأصل أو الالتزام لا تستند إلى تلك المرصودة من السوق (معلومات غير ظاهرة).

30. الأدوات المالية وإدارة المخاطر (تتمة)

القيمة العادلة للأدوات المالية (تتمة)

مستويات القيمة العادلة (تتمة)

31 ديسمبر 2009				
المستوى 1	المستوى 2	المستوى 3	الإجمالي	
ألف د.ك.	ألف د.ك.	ألف د.ك.	ألف د.ك.	
-	66,232	-	66,232	أصول مالية متاحة للبيع
-	41,125	-	41,125	أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
363	-	-	363	أصول مالية محتفظ بها للمتاجرة
363	107,357	-	107,720	

خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009، تم تحويل أصول مالية متاحة للبيع بقيمة دفترية بلغت 427 ألف دينار كويتي من المستوى 1 إلى المستوى 2 نظراً لأن الأسعار المعلنة في السوق لهذه الأوراق المالية لم تعد متوفرة بصورة دورية، ولتحديد القيمة العادلة لهذه الأوراق المالية، استخدمت الإدارة تقنيات للتقييم تستند فيها جميع المعلومات الهامة إلى تلك المرصودة من السوق. لم يتم أي تحويل من المستوى 2 إلى المستوى 1 خلال سنة 2009.

إدارة رأس المال

تحتفظ المجموعة بقاعدة رأسمالية مدارة بصورة فعالة لتغطية المخاطر الكامنة في الأعمال. ويتم مراقبة كفاية رأسمال المجموعة باستخدام مجموعة من الإجراءات مثل القواعد والنسب المحددة من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية والتي يطبقها بنك الكويت المركزي في الإشراف على المجموعة.

وقد التزمت المجموعة خلال السنة بكافة المتطلبات الخارجية المفروضة حول رأس المال.

تتمثل الأهداف الرئيسية لإدارة رأسمال المجموعة في التأكد من أن المجموعة ملتزمة بكافة المتطلبات الخارجية حول رأس المال، ولديها تصنيف ائتماني قوي ونسب جيدة لرأس المال وذلك لدعم أعمالها ورفع القيمة العائدة للمساهمين إلى الحد الأقصى.

تكثير المجموعة هيكل رأسمالها وتقوم بتعديله على ضوء التغيرات في الظروف الاقتصادية وسمات المخاطر التي تتعرض لها أنشطتها، وبهدف المحافظة على هيكل رأس المال أو تعديله، يمكن للمجموعة أن تقوم بتعديل مبلغ توزيعات الأرباح للمساهمين أو إصدار أسهم على رأس المال.

لم يتم عمل أي تغييرات في الأهداف والسياسات والإجراءات عن السنوات السابقة.

30. الأموال المالية وإدارة المخاطر (تتمة)

يبين الجدول التالي مركز رأس المال القانوني للمجموعة كما في 31 ديسمبر:

2008	2009	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
		الشريحة 1 من رأس المال
116,531	116,531	رأس المال
280	280	علاوة إصدار أسهم
3,913	3,913	احتياطي إجباري
3,591	3,591	احتياطي اختياري
13,250	(38,445)	(خسائر متراكمة) / أرباح مرحلة
2,393	1,971	حصص غير مسيطرة
(972)	(5,814)	خصومات من الشريحة 1 من رأس المال (50% من استثمارات في شركات زميلة واستثمار في صكوك)
138,986	82,027	
		الشريحة 2 من رأس المال
(798)	569	احتياطي القيمة العائدة
(1,619)	-	احتياطي ترجمة عملات أجنبية
6,751	6,945	مخصص عام
(972)	(5,814)	خصومات من الشريحة 2 من رأس المال (50% من استثمارات في شركات زميلة واستثمار في صكوك)
3,362	1,700	
142,348	83,727	
586,511	604,932	إجمالي رأس المال القانوني
		الأصول المرجحة بأوزان المخاطر
		نسب رأس المال
%24.27	%13.84	إجمالي رأس المال القانوني كنسبة مئوية من إجمالي الأصول المرجحة بأوزان المخاطر
%23.70	%13.56	إجمالي الشريحة 1 من رأس المال كنسبة مئوية من إجمالي الأصول المرجحة بأوزان المخاطر

31. الأصول والمطلوبات المالية

يبين الجدول أدناه تصنيف المجموعة لكل فئة من فئات الأصول والمطلوبات المالية:

31 ديسمبر 2009

إجمالي القيمة الدفترية	تكلفة مطفأة أخرى	متاحة لليبيع	قروض ومدينون	محتفظ بها للمتاجرة	مصنفة بالقيمة العادلة	
ألف د.ك.	ألف د.ك.	ألف د.ك.	ألف د.ك.	ألف د.ك.	ألف د.ك.	
51,608	-	-	-	-	51,608	النقد والتقد المعادل
170,596	-	-	170,596	-	-	مستحق من البنوك
576,558	-	-	576,558	-	-	تمويلات إسلامية للعملاء
						أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
41,488	-	-	-	363	41,125	
66,232	-	66,232	-	-	-	استثمارات متاحة لليبيع
906,482	-	66,232	747,154	363	92,733	
156,781	156,781	-	-	-	-	مستحق للبنوك
708,957	708,957	-	-	-	-	حسابات المودعين
865,738	865,738	-	-	-	-	
2,938	(13,043)	106	34,960	(56)	(19,029)	(المصرفيات) / الإيرادات

31 ديسمبر 2008

إجمالي القيمة الدفترية	تكلفة مطفأة أخرى	متاحة لليبيع	قروض ومدينون	محتفظ بها للمتاجرة	مصنفة بالقيمة العادلة	
ألف د.ك.	ألف د.ك.	ألف د.ك.	ألف د.ك.	ألف د.ك.	ألف د.ك.	
67,996	-	-	-	-	67,996	النقد والتقد المعادل
141,320	-	-	141,320	-	-	مستحق من البنوك
475,431	-	-	475,431	-	-	تمويلات إسلامية للعملاء
						أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
44,097	-	-	-	3,550	40,547	
58,181	-	58,181	-	-	-	استثمارات متاحة لليبيع
787,025	-	58,181	616,751	3,550	108,543	
118,131	118,131	-	-	-	-	المستحق للبنوك
569,636	569,636	-	-	-	-	حسابات المودعين
687,767	687,767	-	-	-	-	
34,326	(19,741)	2,051	38,270	(571)	14,317	(المصرفيات) / الإيرادات

32. أصول برسم الأمانة
إن القيمة الإجمالية للأصول المحتفظ بها من قبل البنك بصفة أمانة أو وكالة بلغت 43,702 ألف دينار كويتي (31 ديسمبر 2008: 91,893 ألف دينار كويتي).
33. الجمعية العمومية
قررت الجمعية العمومية للمساهمين المنعقدة في 14 أبريل 2009 عدم توزيع أسهم منحة (31 ديسمبر 2008: وافقت الجمعية العمومية للمساهمين المنعقدة في 17 مارس 2008 على توزيع أسهم منحة بواقع 10% من عدد الأسهم القائمة المحتفظ بها من قبل المساهمين المسجلين في سجلات البنك بتاريخ الجمعية العمومية).
وقد تمت الموافقة في الجمعيتين العموميتين العاديتين وغير العادية للبنك المنعقدتين بتاريخ 17 سبتمبر و1 أكتوبر 2009 على التوالي على زيادة رأسمال البنك المصرح به من 116,600 ألف دينار كويتي إلى 174,900 ألف دينار كويتي من خلال إصدار عدد 583,000 ألف سهم. وعليه، بلغت الزيادة برأس المال المصرح به 58,300 ألف دينار كويتي بواقع 100 فلس لكل سهم بالإضافة إلى علاوة إصدار أسهم بمبلغ 87,450 ألف دينار كويتي بواقع 150 فلس لكل سهم.
34. أمور نظامية أخرى
خلال 2009، فرض بنك الكويت المركزي غرامات على البنك بمبلغ 333 ألف دينار كويتي (31 ديسمبر 2008: لا شيء دينار كويتي) بسبب عدم الالتزام ببعض التعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي.
35. أرقام المقارنة
تم تعديل بعض أرقام المقارنة لكي تتلاءم مع طريقة عرض البيانات المالية للسنة الحالية.